ما لا محل له من الإعراب في التفكير النحوي

تأليف

د. مدحت يوسف السبع
كلية دار العلوم / جامعة القاهرة
وباحث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الخاتم الأمين، وعلى صحابته وأهل بيته الطاهرين الطيبين، وبعد

فموضوع هذا البحث هو:

دراسة لما لا محل له من الإعراب في التفكير النحوي العربي، وقد تكفل هذا البحث بأمرين، هما:

١. لم شتات هذا الموضوع المتشعب؛ إذ اتضح – من خلال البحث – أنه تتوزع مسائله وأحكامه في العديد من أبواب النحو العربي، فله حضور في الاسم والفعل والحرف، من أقسام الكلم، وله تناول في اسم الفعل واسم الصوت، وكذلك يدخل الجملة وشبه الجملة.
٢. مناقشة رأي النحاة فيما يتعلق بهذا الموضوع من مسائل متعددة، ومحاولة الكشف عن مدى اطراد القواعد النحوية باختلاف الباب النحوي.

أسباب اختيار هذا الموضوع:

دعا لتناول هذا الموضوع عدد من الأسباب، هي:

١. هذا الموضوع مما لم تتوافر عليه جهود كبيرة؛ إذ لم يقم بدراسته – على حد علمي - أحد قبل، وذلك باستثناء بعض الجهود التي صرفت توجهها إلى دراسة ما لا محل له من الإعراب من الجمل دون ما سواها، كدراسة أبي حيان وابن هشام من القدامى، ودراسة فخر الدين قباوة من المحدثين.
٢. كثرة التعرض لما لا محل له من الإعراب مع عدم الإحاطة بأحكامه؛ ففي المؤلفات النحوية تعرض له، وفي كتب الأعاريب اهتمام به، والكلام في

كل جهة فيه نوع من التغاير، وكأنه لا توجد إحاطة به أو شمول. يدل على ذلك أمران: الأول: تكرار الأمور المستقرة في هذا الباب مما هو معروف مما لا محل له من الإعراب؛ كبعض الجمل، والأدوات، والأفعال. والثاني: التباين الشديد في الحكم على غير الشائع مما لا محل له من الإعراب. فهذا الموضوع يكثر وروده، ويقل من يحيط به كاملا.

٢. تعرّف موقف نحاة العربية الكلي مما لا محل له من الإعراب؛ إذ كيف يعرف ولم يدرس مما لا محل له من الإعراب إلا الجمل فحسب؛ ومن ثم جمعت أطراف القضية كلها معا.

الدراسات السابقة:

سبق هذا البحث بثلاث دراسات، هي: دراسة أبي حيان، ودراسة ابن هشام من القدامى، ودراسة فخر الدين قباوة من المحدثين[1].

وهذه الدراسات ترجع أهميتها إلى أنها أفردت مساحة مخصصة لدراسة الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

والسمة العامة التي جمعت بين هذه الدراسات، على اختلافها؛ زمانيا ومكانيا ومنهجيا، أنها اقتصرت على دراسة الجمل فحسب مما لا محل له من الإعراب، ولم تعرض له في الاسم، والفعل، واسم الفعل، واسم الصوت، والحرف، وشبه الجملة، كما سيرد في موضعه من هذا البحث.

وسيعرض البحث لكل دراسة مما سبق في موضعها المناسب من البحث؛ مبينا حجم الفائدة التي أضافتها للدرس النحوي عبر تاريخه.

صعوبات واجهت البحث:

تتمثل الصعوبات التي واجهت البحث في عدد غير قليل، أبرزها:

---

(١) بعدما انتهيت من هذه الدراسة اكتشفت وجود دراسة أخرى هي: إعراب النص: دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب، د. حسني عبد الجليل يوسف، دار الآفاق العربية، القاهرة. بدون رقم طبعة وتاريخ.
وواضح من عنوانها أنها أقرب إلى مجال الدراسات اللغوية النصية، وقد انطلقت من تحديد مفهوم للجملة يتفق ونحو النص، ومن ثم رأى الباحث أن لا يعرض لها ضمن الدراسات السابقة؛ للاختلاف بين الدراستين في مفهوم الجملة، ولأن دراستي تدرس ما لا محل له في التفكير النحوي التقليدي، لا نحو النص.

١. تشتت أحكام النحاة على ما لا محل لها من الإعراب في بطون الكتب قديما وحديثا؛ إذ استوجب ذلك مطالعة كتب النحو: قديمها والحديث، وكذلك كتب الأعاريب والتفاسير، وذلك لجمع ما لا محل له من الإعراب على اختلاف الباب النحوي الذي يرد فيه.

٢. كثرة ما كتب عن ما لا محل له من الإعراب؛ ذلك أنها كثرة لا تسعف بجديد، وإنما هي - في أغلبها - تكرار لما وجد من قبل عند أبي حيان وابن هشام، وكان يصحب هذه الكثرة تكرار للأحكام نفسها؛ نظرا لاختلاف النصوص المعربة، أو خلط بينها.

خطة البحث بإجمال:

قمت بدراسة ما لا محل له من الإعراب في الاسم، والفعل، واسم الفعل، واسم الصوت، والحرف، والجملة، وشبه الجملة. وبينت مع كل قسم منها حالات عدم شغله للمحل الإعرابي.

وقد توخيت في ذلك عرض آراء النحاة، ومحاولة الوصول إلى ما هو أقرب للصواب خروجا من خلافاتهم. وقد اعتنيت بالجهد النحوي الحديث، فكنت أراجعه، وأربط بينه وبين التراث؛ لسبر مدى الفهم له والإضافة إليه. وقد كان من ثمرة ذلك بعض النتائج التي يظن البحث أنه لم يسبق إليها.

ولست معنيا في هذا البحث بذكر المسائل النحوية الفرعية تحت كل عنوان يرد؛ فهذا يطلب في مظانه من المطولات، إلا إذا كان لها تعلق بما يعرض له البحث مما لا محل له من الإعراب. وإنما الذي يعني هذا البحث أن يجمع أجزاء موضوع ما لا محل له من الإعراب المنثورة في كتب النحاة واللغويين والمعربين والمفسرين، وأن ينسج منها نسيجا واحدا متكاملا متسقا.

ولا أزعم أني درست هذا الموضوع من كل جانب، أو أتيت فيه على كل صغير وكبير، وإنما هي محاولة نويت الخير وسعت إليه، فإن كان من خير فالحمد لله، وإن كانت الأخرى فالخير أردت، والله غالب على أمره.

﴿والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم﴾ (١)

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٣

تمهيد – الإعراب والبناء والمحل الإعرابي

الإعراب والبناء:

سيقف البحث مع الإعراب وما يدخله والبناء وما يلزمه؛ إذ المعرب لا حديث معه عن المحل الإعرابي، أما المبني فقد يكون له محل إعرابي.

والإعراب سمة من سمات الأسماء؛ إذ إن الاسم يدل على مسمى، محسوس أو معقول، وهذا المسمى يحمل معاني مختلفة كالفاعلية والمفعولية وغيرهما، وكل واحد من تلك المعاني يقتضي علامة خاصة به في آخر الكلمة، تدل عليه، وترمز إليه، وتميزه عن المعاني الأخرى. ومن ثم كان الإعراب للقيام بهذا الدور.

ولما كان الحرف لا تناط به المعاني التي أنيطت بالاسم، بل لا معنى له في نفسه أصلا، لم يدخله الإعراب، ولزم البناء، بعكس الاسم.

يقول الصبان: "وإنما لم يعرب الحرف إذا أشبه الاسم كما بني الاسم إذا أشبه الحرف لعدم فائدة الإعراب في الحرف، وهي تمييز المعاني المتواردة على اللفظ المفتقرة إلى الإعراب؛ لأن الحرف لا تتوارد عليه تلك المعاني"(١).

أما الفعل فإن الأصل فيه البناء، يلزمه الفعل الماضي وكذلك الأمر "والفعل أيضا ضربان: ضرب مبني وهو الأصل في الأفعال إذا لم تعتورها معان تفتقر في تمييزها إلى إعراب، وضرب وهو بخلافه... فالمبني من الأفعال نوعان: أحدهما الفعل الماضي، مبني باتفاق ... والنوع الثاني الأمر، مبني على الأصح عند جمهور البصريين."(٢).

أما الفعل المضارع فلما شابه الاسم شكلا ومضمونا؛ وتنوعت المعاني التي تناط به غلب عليه الإعراب "وإنما يعرب المضارع إن عري من نون توكيد مباشر له، نحو: ليسجنن وليكونا، ومن نون إناث كيزعن من قولك: النسوة يزعن؛ أي يكففن من فتن، فإن لم يعر منهما لم يعرب لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال؛ فرجع إلى أصله من البناء."(٣).

فما يحل محل الاسم يحل به إعرابه، وما يحل محلا لا يحله الاسم يقال عنه: لا محل له من الإعراب.

المحل الإعرابي:

المحل الإعرابي للكلمة المفردة، أما الجمل فلا محل لها من الإعراب. يقول أبوحيان: "أصل الجمل أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وإنما كان كذلك لأنها إذا كان لها موضع

---

(١) حاشية الصبان: ١/ ٥١

(٢) شرح التصريح: ٢/ ٥٤، ٥٥

من الإعراب تقدر بالمفرد؛ لأن المعرب إنما هو المفرد، والأصل في الجملة أن لا تكون مقدرة بالمفرد.»[1]

وما لا محل له من الإعراب في هذا البحث هو كل لفظ (اسم أو فعل أو اسم فعل أو اسم صوت أو حرف) أو جملة أو شبه جملة حلت في محل لا يوضع فيه الاسم، ولو وضع فيه الاسم لم يكن له إعراب.

وأقسام الكلام كله – على خلاف تحديدها لدى أصحاب النظريات المعنية بذلك يلزم دراستها لبحث موضوع ما لا محل له من الإعراب، وكذلك الجملة وشبه الجملة.

وسيعمد البحث للبدء بالاسم، يليه الفعل، واسم الفعل، واسم الصوت، والحرف، ثم تأتي بعد ذلك الجملة، وشبه الجملة؛ وذلك لجمع ما تفرق من ألفاظ وجمل وأشباه جمل حكم بأنها لا محل لها من الإعراب.

---

(١) الأشباه والنظائر: ١٢/٢

المبحث الأول : ما لا محل له من الإعراب من الأسماء

يرى النحاة أن الاسم دوما له محل من الإعراب؛ إذ الإعراب به أصيل، فالتفريق بين المعاني المختلفة التي ترد على الاسم منوط بالإعراب "وإنما لم يعرب الحرف إذا أشبه الاسم كما بني الاسم إذا أشبه الحرف لعدم فائدة الإعراب في الحرف، وهي تمييز المعاني المتواردة على اللفظ المفتقرة إلى الإعراب؛ لأن الحرف لا تتوارد عليه تلك المعاني"(١)

ويرجع النظر في أبواب النحو العربي ومسائله توصل البحث إلى أن هذا الحكم عام، ولم يمنع من أن تفقد بعض الأسماء محلها الإعرابي. ومن ذلك:

١- الاسم المؤكد توكيدا لفظيا أو معنويا:

يرى النحاة أن الاسم المؤكد في التوكيد اللفظي يتبع ما يؤكده في الإعراب، وحركته حركة إعراب التأكيد اللفظي - في الأغلب - حكمه حكم الأول وحركته حركته، إعرابية كانت أو بنائية"(٢)

ويرى البحث أن الاسم المؤكد في التوكيد اللفظي لا محل له من الإعراب، وإنما هو تكرار لفظي للمؤكد، وحركته حركة شكلية فحسب. يقول عباس حسن: "اللفظ الذي يقع توكيدا لفظيا ممنوع من التأثر والتأثير؛ أي لا تؤثر فيه العوامل؛ فلا يكون مبتدأ، ولا خبرا، ولا فاعلا، ولا مفعولا به، ولا غيره ... فليس له موضع ولا محل من الإعراب مطلقا. وكذلك ليس له تأثير في غيره مطلقا؛ فلا يحتاج لفاعل، أو مفعول به، أو مجرور، أو غيره. وإنما يقال في إعرابه : إنه توكيد لفظي لكذا؛ فهو تابع له في ضبطه الإعرابي، من غير أن يكون كالمتبوع فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ، أو غير ذلك. ومن غير أن يكون له محل من الإعراب، أو معمول. ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون لفظ التوكيد اسما، أو فعلا، أو حرفا، أو جملة، أو اسم فعل."(٣)

ولعل مما يؤكد صحة أن الاسم المؤكد لا محل له من الإعراب – أنه يقع فاصلا في السعة بين المضاف والمضاف إليه، وبين (إن) واسمها، وبين (لا) النافية للجنس واسمها، وفي هذا كله لا يجوز الفصل في السعة، ولكن لما كان الاسم المؤكد نفس الاسم المؤكد لفظا وإعرابا ساغ الفصل به.

ويؤيده أيضا – من وجهة نظر البحث - كونه لا محل له من الإعراب، فما دام الاسم المؤكد هو الاسم المؤكد نفسه لفظا، وهو نفسه من حيث الحالة الإعرابية، ولا يشغل محلا إعرابيا جديدا كذلك - فلا بأس بأن يفصل بين المتلازمين في الإضافة وفي جملة (إن) وفي جملة (لا) التبرئة. يقول الرضي: "وجاز الفصل في السعة – مع أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة، وذلك بالظروف خاصة، في الأغلب، كما يجيء في

---

(١) حاشية الصبان: ١/ ٥١

(٢) شرح الكافية: القسم الأول المجلد ١/ ٤٦١

(٣) النحو الوافي: ٣/ ٥٢٢

باب الإضافة – لأنك لما كررت الأول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثاني هو الأول، وكأنه لا فصل هناك. ألا ترى أنك تقول: إن إن زيدا قائم، مع قولهم: لا يفصل بين (إن) واسمها إلا بالظرف، وتقول: لا لا رجل في الدار، مع أن النكرة المفصولة بينها وبين (لا) التبرئة واجبة الرفع."(1)

ويفهم من كلام الرضي أن التوكيد اللفظي لم يعتبر وجوده؛ لأنه تكرار للأول بلفظه وحركته، فكأنه هو؛ ولذلك جاز الفصل به بين المتلازمين.

وقد يؤنس على كلام الرضي - كذلك - أن التوكيد اللفظي لا محل له من الإعراب؛ إذ جاز له أن يفصل بين المتلازمين، وكونه لا محل له من الإعراب أعون على ذلك؛ إذ الفصل بين المتلازمين بما لا محل له أخف من الفصل بما له محل.

ويؤيد رأي البحث – كذلك - أن التوكيد اللفظي لم يؤسس معنى جديدا مخالفا للمؤكد.

ويؤكد ما سبق (من أن التوكيد لا محل له من الإعراب) أن ألفاظ التوكيد مرتبطة مع ما قبلها فلا يجوز الفصل بينها حتى بحرف العطف، وفي هذا دلالة على شغلها محلا واحدا، حل به المؤكد، وكمّله وأتمه المؤكد. يقول الرضي: "وألفاظ التأكيد ليست مستقلة عما تقدمها، فيعطف بعضها على بعض، ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فتقطع، فلو عطفت أو قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه، وقطع الشيء عن نفسه."(2)

فإن دخل العطف بين المؤكد والمؤكد فهو عطف صوري شكلي، ولا يعطف إلا بحروف مخصصة من حروف العطف، لا بكل حروفه. يقول الصبان عن محدودية العطف وصوريته: "قوله: (بعاطف) أي هو (ثم) خاصة كما في (التصريح)، وجعل الرضي الفاء كثم، ويؤيده: "أولى لك فأولى" ، والمراد بالعاطف صورة لأن بين الجملتين تمام الاتصال؛ فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني، ولأن الحرف لو كان عاطفا حقيقيا كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد."(3)

ويقول الرضي: "وقد يكون مع التوكيد اللفظي عاطف، نحو : والله ثم والله ، وقوله تعالى : (فلا تحسبنهم) بعد قوله : (لا تحسبنهم)... وأما جواز العطف في بعض التأكيد اللفظي بالفاء أو ثم فقلما يجيء في حروف العطف."(4)

وسمى عباس حسن هذه الحروف العاطفة للمؤكد حروفا مهملة، وأيد رأي الرضي في توسعه في جعل (ثم) ملحقة بالفاء؛ الأكثر أن العاطف هو (ثم)، وليس بالواجب المتعين في رأي الرضي الذي يبيح مجيء (الفاء) مكان (ثم)؛ مستدلا بقوله تعالى: (أولى لك

---

(1) شرح الكافية: القسم الأول، المجلد ١/ ٤٦١

(2) شرح الكافية: القسم الأول، المجلد ٢/ ١٠٥٧، ١٠٥٨

(3) حاشية الصبان: ٨١/٣، والآية: سورة القيامة: ٣٤

(4) شرح الكافية: القسم الأول، المجلد ٢/ ١٠٦١، ١٠٦٢، والآية: سورة آل عمران، ١٨٨ ونصها: "لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب أليم"

فأولى)؛ إذ التقدير عنده (أولى لك فأولى لك)؛ فكلمة (أولى) الثانية مبتدأ حذف خبره، والجملة الاسمية من هذا المبتدأ وخبره المحذوف توكيد لفظي للجملة الاسمية التي قبل الفاء المهملة. أما غير الرضي فيوجب الاقتصار على الحرف (ثم)، ويقول إن الآية السابقة كاملة هي: (أولى لك فأولى، ثم أولى لك فأولى) فما بعد الفاء جملة اسمية معطوفة عطفا حقيقيا على الجملة الاسمية قبلها، والجملة بعد الحرف (ثم) المهمل توكيد لفظي للجملة قبلها. ورأي الرضي أحسن[1].

وأجيز الفصل بالواو – كذلك – سماعا، قال الشاعر:

حتى تراها وكأن وكأن ... أعناقها مشـــددات قرن

والشاهد في قوله: (وكأن وكأن) وقد خرجه البعض على أن مجموع (وكأن) الثانية توكيد لمجموع (وكأن) الأولى، ولكن الصبان رأى أن هذا غير متعين؛ لجواز أن يكون المؤكد (كأن) فقط والواو عاطفة فاصلة بينه وبين توكيده ... لكن يرد على هذا أن العطف الذي يفصل به هو (ثم) وكذا الفاء – على قول الرضي – لا الواو، إلا أن يجعل التقييد بـ(ثم) والفاء للمفصل بالعاطف قياسا، وهذا سماع[2].

ومن ثم فهذا التخريج للشاهد يزيد الفصل بالواو بين المؤكد والمؤكد سماعا.

ومادام العطف صوريا – لا حقيقيا – فإنه يترك عند اللبس، يقول الأشموني: "ويجب الترك (ترك العاطف) عند إبهام التعدد، نحو: ضربت زيدا ضربت زيدا، ولو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين؛ فراعت إحداهما عن الأخرى"[3].

والتوكيد المعنوي – من باب أولى – لا محل له من الإعراب؛ لأنه أكثر ارتباطا بما يؤكده من التوكيد اللفظي، يقول الرضي: "وقد يكون مع التوكيد اللفظي عاطف، نحو: والله ثم والله، وقوله تعالى: (فلا تحسبنهم) بعد قوله: (لا تحسبنهم) بخلاف التوكيد المعنوي، فإنه لا يعطف بعض ألفاظه على بعض، ولا تقطع"[4].

ولم يجز طرد حكم التوكيد – بنوعيه – على البدل المطابق – مثلا – وإن كان تكرارا للفظ السابق نفسه؛ لأن البدل على نية تكرار العامل[5]، والمقصود بالحكم هو البدل لا المبدل منه[6].

وتأسيسا على ما سبق، فالتخالف بين البدل والمبدل منه غير جائز، وإن جاز مع التوكيد، يقول الرضي عن التوسع في التوكيد اللفظي وجواز تأكيد المنصوب بالمرفوع بعكس البدل: "فالمرفوع المنفصل يقع تأكيدا لفظيا لأي متصل كان مرفوعا أو منصوبا أو

---

(١) النحو الوافي: ٥٣٦/٣، هامش ١

(٢) حاشية الصبان: ٨٢/٣

(٣) حاشية الصبان: ٨١/٣

(٤) شرح الكافية: القسم الأول، المجلد ٢/ ١٠٦١: ١٠٦٢

(٥) شرح التصريح: ١٦٠/٢

(٦) شرح التصريح: ١٥٥/٢

مجرورا ... ولا يجوز تخالف البدل والمبدل منه، فلا تقول: أكلتهما هو، كما جاز لك ذلك في التأكيد؛ لأن المقصود في البدل هو الثاني، فكأنه باشره الناصب، فلا يجيء مرفوعا."(١)

٢- الاسم الذي يعاد مع الضمير المتصل إذا كان مؤكدا:

يرى النحاة أن الاسم المتصل بضمير إذا تكرر للتوكيد اللفظي فإنه يتبع ما يؤكده في الإعراب، وحركته حركة إعراب التأكيد اللفظي – في الأغلب حكمه حكم الأول وحركته حركته، إعرابية كانت أو بنائية."(٢)

ولكن البحث يرى أنه لا محل له من الإعراب، وإنما هو تكرار لفظي للمؤكد، وحركته حركة شكلية فحسب. فعند توكيد الضمير المتصل في (صديقك) بضمير يماثله يقال: صديقك صديقك، ويكون لفظ (صديقك) المكرر لا محل له من الإعراب "وإن كان المؤكد ضميرا متصلا، وأريد توكيده بضمير يماثله في اللفظ والمعنى معا، وفي الاتصال، وفي النوع الإعرابي – فلابد أن يعاد مع التوكيد اللفظ الذي يتصل مباشرة – بالمؤكد (المتبوع) ... وكل لفظ تكرر بعد الأول لا يكون له محل إعرابي."(٣)

وإن كان النحاة يرون أن إتباع المنصوب بالمرفوع من باب التأكيد، وأن إتباع المنصوب بالمنصوب المنفصل من باب الإبدال، وقد رد ذلك الرضي: "وقال النحاة إن المنفصل في نحو: ضربتك أنت تأكيد، وفي ضربتك إياك بدل. وهذا عجيب؛ فإن المعنيين واحد، وهو تكرير الأول بمعناه، فيجب أن يكون كلاهما تأكيدا لإتحاد المعنيين، والفرق بين البدل والتأكيد معنوي، كما يظهر في حد كل منهما."(٤)

وكذلك رد رأي الزمخشري الذي يرى إعراب التوكيد اللفظي بدلا حينا "وقال الزمخشري في مررت بك بك: إن الثاني بدل. وهذا أعجب من الأول (يقصد الرأي النحاة السابق في إعراب المنصوب المنفصل بدلا من المنصوب المتصل)؛ إذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى، فهو تأكيد لا بدل، وهذا مثل قوله في باب المنادى: إن الثاني في: (يا زيد زيد) بدل. وجميع ذلك تأكيد لفظي."(٥)

والرأي هو ما ذهب إليه الرضي؛ فمثل ذلك توكيد لفظي. ولكن إن كان الضمير متصلا ومكررا مع اللفظ المتصل به فاللفظ المكرر لا محل له من الإعراب.

---

(١) شرح الكافية: القسم الأول، المجلد ٢/ ١٠٦١، ١٠٦٢

(٢) شرح الكافية: القسم الأول، المجلد ١/ ٤٦١

(٣) النحو الوافي: ٢/ ٥٢

(٤) شرح الكافية: القسم الأول / مج ٢/ ١٠٥٨

(٥) شرح الكافية: القسم الأول / مج ٢/ ١٠٥٨

٢ـ الاسم المؤكد في التوكيد الموازن:

التوكيد اللفظي قد يكون بتكرار اللفظ ذاته، أو بتكرار معناه، أو بتكرار موازنه أو مجانسه. يقول الأشموني: "التوكيد اللفظي هو إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنىً"(١)، ويقول الرضي: "التوكيد اللفظي على ضربين؛ لأنك إما أن تعيد لفظ الأول بعينه، نحو: جاءني زيد زيد، وجاءني جاءني زيد، أو تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الأخير، ويسمى إتباعاً"(٢).

ففي نص الرضي إثبات للنوع الثالث من التوكيد اللفظي، وهو التوكيد بالموازن أو المجانس. وقد يسمى التابع، وأسلوبه يسمى أسلوب الإتباع.

والتابع هو كل لفظ مسموع لا يستقل بنفسه في جملة، وإنما يؤتى به بعد كلمة تسبقه مباشرة (بغير فاصل) فيسايرها في وزنها، وفي ضبط آخرها، ويماثلها في أكثر حروفها، دون أن يكون له معنى خاص ينفرد به في هذه الجملة(٣).

ويرى الرضي أن التابع في أسلوب الإتباع ثلاثة أنواع، يقول: "وهو على ثلاثة أضرب؛ لأنه إما أن يكون للثاني معنى ظاهر، نحو: هنيئا مريئا، وهو سرّبز، أو لا يكون له معنى أصلا، بل ضم إلى الأول لتزيين الكلام لفظا أو تقويته معنى – وإن لم يكن له في حال الإفراد معنى – نحو قولك: حسن بسن قسن، أو يكون له معنى متكلف غير ظاهر، نحو: خبيث نبيث، من نبثت الشيء؛ أي استخرجته"(٤).

وحكم التابع في أسلوب الإتباع حكم التوكيد اللفظي؛ لأنه يؤكد متبوعه "الأخبار المتعددة إما أن تكون متضادة أو لا، وليس ما تعتد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة، نحو: زيد جائع نائم؛ لأنهما بمعنى واحد، والثاني في الحقيقة تأكيد للأول"(٥).

ولا يوصف بإعراب ولا بناء "لا نصيب (له) في الإعراب أو البناء، مثل: (بسن) في قولهم: (محمد حسن بسن)، ومثل: (نيطان، ونفريت) في قولهم: (اللص شيطان نيطان)، أو: (اللص عفريت نفريت)"(٦).

ويقول عباس حسن أيضا عن التابع: "هو في الرأي الأقوى مجرد لفظ عرضي؛ أي صوت ليس له معنى مستقل، ولا كيان ذاتي يستقل به عن الكلمة التي يتبعها، ولا يجلب زيادة معنى، ولا يوصف وحده بإعراب ولا بناء"(٧).

---

(١) حاشية الصبان: ٨٠/٣، وشرح التصريح: ١٣٦/٢، ١٣٧

(٢) شرح الكافية: القسم الأول / مج ١٠٦٠/٢

(٣) النحو الوافي: ٤٦٩/٣، ٤٧٠

(٤) شرح الكافية، القسم الأول، مج ٢: ص: ١٠٦٠

(٥) شرح الكافية، القسم الأول، مج ١، ص: ٢٠١

(٦) النحو الوافي: ٤٦٩/٣

(٧) النحو الوافي: ٢٩٣/٢، هامش: ١

فإذا كان الاسم المؤكد في التوكيد الموازن أو التابع في أسلوب الإتباع – كما هو مشهور - لا يوصف بإعراب ولا بناء، وليس له كيان ذاتي يستقل به عن الكلمة السابقة، ولا يجلب زيادة معنى، وهو نوع من التوكيد اللفظي، فالأولى أن لا يكون له محل من الإعراب كالتوكيد اللفظي.

٤ عجز العدد المركب مع (اثنان، واثنتان):

العدد المركب يبنى على فتح الجزأين، ويكون للجزأين كليهما محل إعرابي بحسب الموقع، ولكن عجز العدد المركب مبني، وقد اختلف في سبب بنائه على أقوال، يقول في (شرح التصريح): "وبني الجميع من التيف، والعقد بعد التركيب على الفتح؛ لتعادل خفته ثقل التركيب. أما بناء الكلمة الأولى فلأنها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها. وأما بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف، وقيل لوقوعها موقع التنوين، إلا اثنين واثنتين فتعربهما بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا كالمثنى؛ لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسا مضافين للعقد، وقيل مضافان إليه، وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف."(١)

فعجز العدد المركب مع غير اثنين واثنتين يبنى إما لأنه متضمن حرف العطف، إما لأنه واقع موقع التنوين. لكنه إذا كان صدره اثنين واثنتين فهو مبني لوقوعه موقع النون أو لتضمنه معنى حرف العطف. ورجح البعض بناءه لوقوعه موقع النون: "أما بناؤها مع اثنين واثنتين فلأنها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة، والاسم إذا وقع موقع الحرف بني."(٢)

ورتب عباس حسن على ذلك أن (عشر وعشرة) في العدد المركب: (اثنا عشر واثنتا عشرة) لا محل لهما من الإعراب، يقول عن حكم العدد المركب: "بناء آخر الكلمتين معا على الفتح – في الأفصح - ... يقال في إعرابهما: إنهما مبنيان على فتح الجزأين في محل رفع أو نصب أو جر على حسب حاجة الجملة. ويستثنى من هذا الحكم حالتان: الأولى: أن يكون العدد المركب هو (اثنا عشر واثنتا عشرة) فإن صدرهما وحده يعرب إعراب المثنى، وعجزهما هو اسم بدل نون المثنى؛ مبني على الفتح لا محل له."(٣)

ومما سبق يتضح أن (اثنا واثنتا) حال تركيبهما تعربان إعراب المثنى، وتعرب كل كلمة من: (عشر وعشرة) اسما مبنيا على الفتح؛ لوقوعه بدل نون المثنى، ولا محل له من الإعراب.

وإذا أعددنا كلا من (عشر وعشرة) جزء اسم فهي كذلك لا محل لها من الإعراب، ورد في (المنصف): "والجزء من الاسم لا محل له من الإعراب."(٤)

---

(١) شرح التصريح: ٢٧٣/٢، وانظر: شرح الكافية. القسم الثاني. مج١، ٢٥٩

(٢) شرح التصريح: ٢٧٤/٢

(٣) النحو الوافي: ٥٢٠/٤ - ٥٢١، و١٣٤/١، ١٥٦، ٢١٢

المبحث الثاني – ما لا محل له من الإعراب من الأفعال

١- الفعل المؤكد توكيدا لفظيا:

سبق أن ناقش البحث في مبحث الأسماء التي لا محل لها من الإعراب التوكيد اللفظي، وذهب إلى أن الاسم الواقع توكيدا لفظيا لا محل له من الإعراب، وأن حركته تابعة لما قبله متابعة شكلية أو صورية، والأمر نفسه مع الفعل المؤكد توكيدا لفظيا؛ إذ لا فرق في ذلك بين الاسم والفعل.

فالفعل المؤكد لا فاعل له؛ ذلك أنه تكرار للمؤكد، جيء به لتأكيده فحسب، لا لإثبات معنى جديد، ولا يقصد إسناده "إن كان المؤكد فعلا – ماضيا أو مضارعا – فإن توكيده اللفظي يكون بتكراره وحده دون تكرار فاعله، ولا يكون للفعل المؤكد (التابع) فاعل ... ولا محل له من الإعراب".(١)

فالفعل المؤكد لا يؤثر ولا يتأثر بالعمل في جملته اللفظ الذي يقع توكيدا لفظيا ممنوع من التأثر والتأثير؛ أي لا تؤثر فيه العوامل... فليس له موضع ولا محل من الإعراب مطلقا. وكذلك ليس له تأثير في غيره مطلقا؛ فلا يحتاج لفاعل، أو مفعول به، أو مجرور، أو غيره.(٢)

وما دام لا يؤثر ولا يتأثر، ولا يقصد إسناده، فلا محل له من الإعراب؛ لأن ما له محل له إعراب، وإذا ثبت الإعراب ثبتت الوظيفة، ومن ثم المحل الإعرابي.

٢- الفعل الذي يعاد مع الضمير المتصل إذا كان مؤكدا توكيدا لفظيا:

سبق أن ناقش البحث موقف النحاة من الاسم المتصل بضمير إذا تكرر للتوكيد اللفظي، ذهب إلى أنه لا محل له من الإعراب، وأن حركته حركة شكلية صورية يتبع فيها ما قبله، وقد ذكر البحث أدلته على ذلك، والحكم نفسه ينسحب على الفعل الذي يعاد مع الضمير المتصل إذا كان مؤكدا توكيدا لفظيا؛ إذ لا فرق بين الاسم والفعل في هذا.

يقول عباس حسن: "وإن كان المؤكد ضميرا متصلا، وأريد توكيده بضمير يماثله في اللفظ والمعنى معا، وفي الاتصال، وفي النوع الإعرابي – فلابد أن يعاد مع التوكيد اللفظ الذي يتصل- مباشرة – بالمؤكد (المتبوع) أي أنه لا بد من تماثل الضميرين (التابع والمتبوع) في اللفظ، وفي المعنى، وفي الاتصال، وفي أن يسبق كل ضمير منهما – مباشرة – لفظ يماثل الذي يسبق الآخر في نصه ومعناه، نحو: انساب حولي صوت غنائي ساحر؛ فجعلت فجعلت، أسمعه أسمعه، وأصغي إليه إليه؛ فامتلأت النفس سرورا). ولا يصح

---

(١) النحو الوافي: ٥٣١/٢، ٧٢/٢

(٢) النحو الوافي: ٥٣٧/٣

إعادة المؤكد (المتبوع) وحده لأن هذا يخرجه عن الاتصال... وكل لفظ تكرر بعد الأول لا يكون له محل إعرابي.[١]

٣. الفعل المؤكد في التوكيد الموازن:

سبق أن ناقش البحث الاسم المؤكد في التوكيد الموازن. أو ما يسمى بالتابع في أسلوب الإتباع كما هو مشهور، وذهب البحث إلى أنه لا محل له من الإعراب، والحكم نفسه يجري على الفعل المؤكد في التوكيد الموازن، ولعل في تعميم تعبير النحاة عن التوكيد اللفظي ما يبين أن الفعل حكمه حكم الاسم؛ إذ عبروا عنه باللفظ، يقول الأشموني: "التوكيد اللفظي هو إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى."[٢] فالفعل (بطيت) في قولهم: (خطيت المرأة وبطيت) لا محل له من الإعراب؛ لأنه توكيد لفظي بالموازن. يقول عباس حسن أيضا عن التابع: "هو في الرأي الأقوى مجرد لفظ عرضي؛ أي صوت ليس له معنى مستقل، ولا كيان ذاتي يستقل به عن الكلمة التي يتبعها، ولا يجلب زيادة معنى، ولا يوصف وحده بإعراب ولا بناء."[٣]

٤. الفعل المفسر:

الفعل المفسر في أسلوب الاشتغال إذا كان الاسم السابق مرفوعا يعربه النحاة تابعا للفعل المفسر. يبين صاحب (مغني اللبيب) حكم هذا الفعل فيقول: "إن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله: (لا تجزعي إن منفسا أهلكته) مجزومان في التقدير، وإن انجزام الثاني ليس على البدلية؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرير (إن)؛ أي: إن أهلكت منفسا أهلكته، وساغ إضمار (إن) وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضرورة لاتساعهم فيها، بدليل إيلائهم إياها الاسم، ولأن تقدمها مقو للدلالة عليها، ولهذا أجاز سيبويه (بمن تمرر أمرر) ومنع (من تضرب أنزل) لعدم دليل على المحذوف، وهو (عليه)، حتى تقول (عليه)، وقال فيمن قال: (مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح) بالخفض: إنه أسهل من إضمار (رب) بعد الواو، ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة؛ كما في: (ضرب غلامه زيدا) فإنه ضعيف جدا، وحسن في نحو: (ضربوني وضربت قومك)، واستغنى بجواب الأولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو (أزيدا ظننته قائما) بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة."[٤]

---

(١) النحو الوافي: ٥٢٠/٣

(٢) حاشية الصبان: ٨٠/٣ ـ وشرح التصريح: ١٢٦/٢، ١٢٧

(٣) النحو الوافي: ٣٩٢/٢، هامش: ١

(٤) مغني اللبيب: ٤٦٤

ويقول أيضا عباس حسن: "ولابد – عند المحققين – أن يكون الفعل المذكور (المفسر) مسايرا للمحذوف (المفسر) في حكمه وإعرابه اللفظي والتقديري والمحلي"[١].

ويرى البحث أن يعرب هذا الفعل مفسرا لا محل له من الإعراب، وحركته حركة مشاكلة صورية.

والقول بصورية الحركة ورد في عدد من أبواب النحو العربي كتابع (أي) في أسلوب النداء[٢]، وكذلك التابع في العلم المنادى في حالات معينة[٣]، والمنادى المفرد الذي تكرر لفظه وكان مضافا[٤]، ومثل التابع في أسلوب الإتباع : (محمد حسن بسن)[٥].

والأقرب أن يعامل معاملة الفعل المؤكد توكيدا لفظيا؛ فإنه لا محل له من الإعراب ولا يحتاج لفاعل اللفظ الذي يقع توكيدا لفظيا ممنوع من التأثر والتأثير... فليس له موضع ولا محل من الإعراب مطلقا ... وإنما يقال في إعرابه: (إنه توكيد لفظي لكذا)، فهو تابع له في ضبطه الإعرابي من غير أن يكون كالمتبوع فاعلا أو مفعولا أو مجرورا أو غيره..."[٦].

وهذا الرأي يعفي من القول بحذف المبدل منه؛ ويعفي كذلك من تكرار (إن) في أسلوب الشرط، كما أنه يعفي من القول: بالاستغناء بجواب (إن) الأولى عن جواب الثانية، ولا يلجئنا إلى القول بالاتساع أو التماس حيلة أن التقدم مقوّ، وربما شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة.

فما المانع من أن يكون حكم الفعل المفسر هو حكم ما تشابه معه من الفعل المؤكد توكيدا لفظيا؛ إذ كل منهما ليس له فاعل، وكل منهما يتبع متبوعه في الإعراب اللفظي؟!

٥. الفعل المضارع المتصل اتصالا مباشرا بنون التوكيد (الخفيفة أو الثقيلة) أو نون النسوة :

ليس للفعل الماضي ولا للفعل الأمر محل إعرابي، واختلف في الفعل المضارع، فقرر بعض النحاة أنه حال البناء والتجرد من الناصب والجازم لا يكون له محل من الإعراب.

فحالات الفعل المضارع من حيث الإعراب والبناء هي: معرب إذا كان غير متصل اتصالا مباشرا بنون التوكيد (الخفيفة أو الثقيلة) أو نون النسوة، فإذا اتصلت به نون التوكيد أو نون النسوة وسبقه ناصب أو جازم كان مبنيا في محل نصب أو في محل جزم.

---

(١) النحو الوافي: ١٤١/٢

(٢) حاشية الصبان: ١٥٠/٣، النحو الوافي: ٤٦/٤

(٣) حاشية الصبان: ١٤٢/٣، النحو الوافي: ٥٢/٤

(٤) شرح الكافية: القسم الأول، مج١: ٤٦٠، النحو الوافي: ٥٥/٤

(٥) شرح الكافية: القسم الأول، مج ٢ ، ص : ١٠٦٠

(٦) النحو الوافي: ٥٣١/٣

فإذا اتصلت به نون التوكيد أو نون النسوة ولم يسبقه ناصب أو جازم كان مبنيًا على اختلاف نوع حركة البناء "وإنما يعرب المضارع إن عري من نون توكيد مباشر له، نحو: ليسجنن وليكونا ، ومن نون إناث كيزعن من قولك: النسوة يزعن؛ أي يخفن من فتن، فإن لم يعر منهما لم يعرب لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال؛ فرجع إلى أصله من البناء."(١).

ويحدد عباس حسن حركة البناء بقوله: " الفعل المضارع معرب ما لم تتصل به نون التوكيد بنوعيها (الثقيلة، والخفيفة) اتصالا مباشرا ونون النسوة، فإن اتصلت إحدى هذه النونات به بني على الفتح في حالتي نون التوكيد، وبني على السكون في حالة نون النسوة."(٢).

ولكن المضارع في هذه الحالة اختلف في إثبات محله الإعرابي؛ فذهب الصبان وشيخه والقليوبي وغيرهم إلى أنه لا محل له من الإعراب حال تجرده من الناصب والجازم؛ لأن التجرد عامل معنوي ضعيف، وذهب ابن أم قاسم وغيره إلى أن له محلا، والعامل فيه هو التجرد "وهو معرب محلا إن دخل عليه ناصب أو جازم كما في يس. وسكت عن محلية الرفع بالتجرد، والقياس أنها كذلك، إلا أن يقال: التجرد ضعيف لأنه عامل معنوي، كذا قال شيخنا السيد. ثم رأيت شيخنا في (باب إعراب الفعل) نقل عن (سم) أن له محل رفع في حال التجرد من الناصب والجازم. ونظر فيه، وجزم بأنه ليس له في حال التجرد محل (رفع؛ ناقلا ذلك عن القليوبي وغيره."(٣).

وكرر ذلك الصبان في (الحاشية) في باب (إعراب الفعل): "المضارع مع إحدى النونين ليس له محل رفع أبدا، وله محل الناصب والجازم. صرح بذلك القليوبي وغيره."(٤).

ورجح الأشموني أن له محلا، وأن العامل هو التجرد "يجب رفع المضارع حينئذ، والرافع له التجرد المذكور كما ذهب إليه حذاق الكوفيين، منهم الفراء، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب، ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي. واختار المصنف الأول. قال في (شرح الكافية) لسلامته من النقض، بخلاف الثاني فإنه ينتقض بنحو: هلا تفعل، وجعلت أفعل، وما لك لا تفعل، ورأيت الذي تفعل؛ فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها. فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافعه التجرد."(٥).

---

(١) حاشية الصبان: ٦٠/١

(٢) النحو الوافي: ٧٤/١، ٧٥

(٣) حاشية الصبان: ٦١/١

(٤) حاشية الصبان: ٣٧٢/٣

(٥) حاشية الصبان: ٣٧٧/٣

واختار – أيضا ـ عباس حسن أن له محلا. [1]

ومما سبق يتضح أن الراي ذا الأدلة الأقوى هو أن المضارع المتصل اتصالا مباشرا بنون التوكيد، خفيفة أو ثقيلة، أو نون النسوة له محل من الإعراب، وهو رأي البحث.

المبحث الثالث : ما لا محل له من الإعراب من أسماء الأفعال

اسم الفعل هو اسم يدل على فعل معين، ويتضمن معناه، وزمنه، وعمله، من غير أن يقبل علامته أو يتأثر بالعوامل[١]. يقول الأشموني في تعريفه: "ما ناب عن فعل في العمل، ولم يتأثر بالعوامل"[٢].

واختلف النحاة في إثبات المحل الإعرابي لاسم الفعل على أراء، هي :

١ – لا محل له من الإعراب:

وهو رأي الأخفش، ونسب للجمهور، ورد في (الهمع): "أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب، وهو رأي الأخفش، نسبه في (الإيضاح) للجمهور"[٣]. واختاره الرضي يقول في (شرح الكافية): "كذا اسم الفعل كان له في الأصل محل من الإعراب، فلما انتقل إلى معنى الفعلية، والفعل لا محل له من الإعراب في الأصل، لم يبق له محل من الإعراب"[٤].

٢ – له محل من الإعراب:

وقد اختلف في تحديد هذا المحل على رأيين، هما:

أ – في محل رفع مبتدأ وفاعله سد مسد الخبر: ذهب بعض النحاة إلى أنها (أسماء الأفعال) في موضع رفع بالابتداء، وأغناها مرفوعها عن الخبر"[٥].

ب – في محل نصب بفعل مضمر: محلها نصب بأفعال مضمرة، وعليه المازني"[٦].

ويرى البحث أن اسم الفعل لا محل له من الإعراب، ويستند في ذلك إلى مناقشة الرضي والأشموني والصبان لهذه القضية.

فقد ناقش الرضي من رأى أنه في محل رفع ورد رأيه، يقول: "اعلم أن بعضهم يدعي أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأة لا خبر لها كما في : أقائم الزيدان. وليس بشيء؛ لأن معنى (قائم) معنى الاسم، إن شابه الفعل؛ أي : ذو قيام يصح أن يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل؛ فإنه لا معنى للاسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ"[٧].

ورد كذلك رأي من رأى أنها منصوبة "ما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء؛ إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها

---

(١) النحو الوافي: ٤/١٤١، ١٤٢

(٢) شرح الأشموني : ٢/ ١٩٥

(٣) همع الهوامع: ١/ ١٧

(٤) شرح الكافية: ٢/مج١/ ٢٩٤

(٥) شرح الأشموني: ٢/ ١٩٦

(٦) همع الهوامع: ١/ ١٧

(٧) شرح الكافية: ٢/مج١/ ٢٩٤

مقدرة؛ فلم تكن قائمة مقام الفعل، ولم تكن مبنية»[١].

وورد في (شرح الأشموني): «وذلك موجود في أسماء الأفعال فإنها تعمل نيابة عن الأفعال، ولا يعمل غيرها فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب كما سيأتي، فأشبهت ليت ولعل مثلا. ألا ترى أنهما نائبتان عن: أتمنى وأترجى، ولا يدخل عليهما عامل»[٢].

وأما قول زهير:

فلنعم حشو الدرع أنت إذا ... دعيت نزال ولج في الذعر

فهو من «الإسناد إلى اللفظ»[٣].

هذا إذا كان اسم الفعل غير متحمل ضميرا مستترا، أما إذا تحمل ضميرا مستترا فإنه ـ والحالة هذه ـ هو وضميره جملة لها محل من الإعراب «وأما تمثيل المصرح بزيد هيهات فإنما يصح على القول بأن اسم الفعل يتأثر بالعامل، وهو خلاف المشهور على ما قاله الروداني، وفيه نظر لأن الاختلاف إنما هو في تأثر اسم الفعل نفسه. أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلا فما أظن أحدا يمنعه»[٤].

ولذا أعرب (عليكه) خبرا في قولهم: (زيد عليكه)، يقول الصبان: «أما بالنسبة إلى اسم الفعل فالظاهر أنه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا محل له؛ لأن المحل على ما قلنا لمجموع اسم الفعل ومعموله، والمنفي محلية اسم الفعل وحده»[٥].

ويقول عباس حسن: «اسم الفعل مع فاعله بمنزلة الجملة الفعلية؛ فلهما كل الأحكام التي تختص بالجملة الفعلية، كوقوعها خبرا، أو صفة، أو صلة، أو حالا»[٦].

وقد خالف ابن يعيش هذا الحكم، يقول: «اعلم أن هذه الأسماء، وإن كان فيها ضمير تستقل به، فليس ذلك على حده في الفعل، ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة، وليست هذه الأسماء كذلك، بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على حده في اسم الفاعل واسم المفعول والظرف، والذي يدل على أن هذه الألفاظ أسماء مفردة: إسناد الفعل إليها، قال زهير:

---

(١) شرح الكافية: ٢/مج١/ ٢٩٤

(٢) شرح الأشموني: ٥٤/١

(٣) حاشية الصبان: ٥٤/١

(٤) حاشية الصبان: ١١٣/١

(٥) حاشية الصبان: ٨٤/٢

(٦) النحو الوافي: ١٥٩/٤

فلنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج في الذعر

فلو كانت (نزال) بما فيها من الضمير جملة ما جاز إسناد (دعيت) إليها من حيث كانت الجمل لا يصح كون شيء منها فاعلا.[1]

والرأي هو الأول، لا ما رأى ابن يعيش، ووقوع الجملة فاعلا موضع خلاف بين النحاة، فمن يرى أنها تقع مطلقا، ومن يرى أنها لا تقع مطلقا، ومن يرى أنها تقع بشرط أن تكون فعلية معلقة الفعل القلبي وأداة التعليق الاستفهام.

أما إذا قصد لفظها فإنها تقع فاعلا على الحكاية بلا خلاف، ولا مانع من تخريج (نزال) في هذا الشاهد على الحكاية، كما سبق عند الصبان.[2]

ويقول عباس حسن: "جميع أسماء الأفعال ليس لها محل إعرابي مطلقا – مع أنها أسماء مبنية، عاملة، كما تقدم – فلا تكون مبتدأ، ولا خبرا، ولا فاعلا، ولا مفعولا به، ولا مضافا، ولا مضافا إليه... ولا شيئا آخر يقتضي أن تكون مبنية في محل رفع، أو في محل نصب، أو في محل جر؛ فهي مبنية لا محل لها من الإعراب".[3]

---

(١) شرح المفصل: ٢٥/٤

(٢) حاشية الصبان: ٥٤/١

(٣) النحو الوافي: ١٥٩/٤

المبحث الرابع : ما لا محل له من الإعراب من أسماء الأصوات

يعرف ابن الحاجب أسماء الأصوات بقوله: "كل لفظ حكي به صوت، أو صوّت به للبهائم؛ فالأول كغاق، والثاني كنخ"(١)

ويبيّن صاحب (التصريح) نوعيها وما يشملانه من أقسام بقوله: "وهي – أي أسماء الأصوات – نوعان، أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به ... وهذا النوع قسمان : أحدهما أن يكون لدعاء ما لا يعقل، والثاني لزجره... النوع الثاني ما حكي به صوت مسموع، والمحكي صوته قسمان: حيوان وغيره."(٢)

والنوعان بما تحتهما من أقسام لا محل لهما من الإعراب، يقول صاحب (شرح التصريح): "والنوعان من أسماء الأصوات مبنيان؛ لشبههما بالحروف المهملة كلام الابتداء في أنها لا عاملة ولا معمولة"(٣). ويقول الأشموني عنها: "إنها لا عاملة ولا معمولة."(٤)

ومما سبق يتضح أن أسماء الأصوات مهملة لا محل لها من الإعراب، وذلك إذا بقيت على وضعها الأصلي؛ أي اسم صوت محض خالٍ من شرط في إهمالها، وهي بنائها لزوما – أن تبقى على حالتها الأولى اسم صوت مجرد ، لا محل لها من الإعراب؛ فلا تكون في محل رفع ولا نصب ولا جر، وإنما يقال فيها : إسم صوت مبني على الضم أو الفتح أو الكسر أو السكون، على حسب حالة أخره."(٥)

---

(١) شرح الكافية: القسم الثاني/مج١/ ٢٣٧

(٢) شرح التصريح : ٢/ ٢٠٢

(٣) شرح التصريح: ٢٠٢/٢

(٤) شرح التصريح : ٢/ ٢٠٣

(٥) النحو الوافي: ١٦٦/٤

المبحث الخامس : ما لا محل له من الإعراب من الحروف

حكل الحروف مبنية لا محل لها من الإعراب :الحروف كلها مبنية؛ لأنها لا تتصرف، ولا يعتقب عليها من المعاني ما تحتاج معه إلى إعراب." [1] . ولكن وجد البحث ثلاث مواضع في الحروف تحتاج إلى إعادة نظر، وهي: الموصول الحرفي، وضمير الفصل، وكاف الخطاب.

أ- الموصول الحرفي:

الموصول الحرفي هو : "كل حرف أول مع صلته بمصدر؛ وذلك ستة: أن، وأن، وما، وكي، ولو، والذي" [2] . وفي (شرح التصريح): الموصول الحرفي:"كل حرف أول مع صلته بالمصدر، ولم يحتج إلى عائد؛ وهو ستة: أن... وأن ... وما ... وكي... ولو... والذي." [3] فزاد أنه لا يحتاج لعائد. ولكن الأرجح إسقاط (الذي) من الموصول الحرفي، يقول الصبان عن عدد الموصولات الحرفية: "الراجح خمسة بإسقاط (الذي)." [4]

والموصول الاسمي له محل من الإعراب، ولكن الموصول الحرفي لا محل له من الإعراب "الموصولات الاسمية - غير أي - لابد أن تكون مبنية في محل رفع أو نصب أو جر، على حسب موقعها من الجملة؛ وذلك شأن كل الأسماء المبنية، بخلاف الموصولات الحرفية، فإنها مبنية أيضا؛ ولكن لا محل لها من الإعراب - شأن كل الحروف - فلا تكون في محل رفع أو نصب أو جر؛ مهما اختلفت الأساليب" [5] .

أما من حيث الصلة، فصلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب"والجمهور على أنه لا محل للصلة من الإعراب؛ إذ لم يصح وقوع الاسم المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف إليه، ولا يتقدر للجمل إعراب إلا إذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها، وذلك في الأربعة المواضع المذكورة فقط؛ وذلك لأن الإعراب للاسم في الأصل، أو للاسم والفعل على قول، وكل واحد منهما مفرد، والصلة جملة لا غير." [6] [7]

---

(١) شرح التصريح: ١/ ٥٨

(٢) حاشية الصبان: ١/ ١٢٥، ١٢٦

(٣) شرح التصريح: ١/ ١٢٠

(٤) حاشية الصبان: ١/ ١٢٥، ١٢٦

(٥) النحو الوافي: ١/ ٣٦٨

(٦)

٧ شرح الكافية: القسم الثاني، مج١/ ٢١٠، ٢١١ .

في حين أن صلة الموصول الحرفي قد يكون لها محل؛ وذلك إذا كانت فعلا مضارعا، أو تكون لا محل لها؛ وذلك إذا كانت فعلا ماضيا مثلا. ولكنها دوما تؤول مع الموصول الحرفي بمفرد يكون له محل إعرابي.

٢ـ ضمير الفصل:

اختلف في ضمير الفصل هل هو اسم أو حرف "زعم البصريون أنه لا محل له، ثم قال أكثرهم: إنه حرف، فلا إشكال، وقال الخليل: اسم، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال، فيمن يراها غير معمولة لشيء، و(أل) الموصولة. وقال الكوفيون: له محل، ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي (ظن) نصب، وبين معمولي (كان) رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي. وبين معمولي (إن) بالعكس."[1]

وواضح هذا الخلف الكبير بين العلماء في الحكم على ضمير الفصل، وقد اجتهد عباس حسن في اختيار رأي فيه تيسير ... على ما فيه من مؤاخذة ـ يقول: "أنسب الآراء وأيسرها هو الرأي الذي يتضمن الأمرين التاليين:

- أنه في الحقيقة ليس ضميرا بالرغم من دلالته على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة ؛ وإنما هو حرف خالص الحرفية، لا يعمل شيئا؛ فهو مثل كاف الخطاب في أسماء الإشارة وفي بعض كلمات أخرى، مثل: ذلك وتلك والنجاءك. فمن الأنسب تسميته: (حرف الفصل).
- أن الاسم الذي بعده يعرب على حسب حاجة ما قبله، من غير نظر ولا اعتبار لحرف الفصل الموجود ... وإذا كان غير عامل فإنه لا يؤثر في غيره تأثيرا إعرابيا، على الرغم من فائدته التي اقتضت وجوده. ولكن هناك حالة يكون فيها اسما، ويجب إعرابه وتسميته فيها: (ضمير الفصل)، وهي نحو: كان السباق هو علي، برفع كلمة (السباق) وكلمة (علي)."[2]

ورأي عباس حسن – رحمه الله – يكشف عن حيرة النحاة إزاء نصوص لغوية ثابتة؛ فمرة يعدون اللفظ حرفا، ومرة يعدونه ضميرا، على بعد ما بين الحرف والضمير لغة ونحوا. وما ذلك إلا لتسلم بعض القواعد التي لا تجيز وقوع الضمير دون وجود محل إعرابي له.

والذي يراه البحث أنه يجوز وقوع الضمير دون محل إعرابي إذا اقتضى السياق ذلك، كما أنه يجوز أن يشغل محلا إعرابيا في بعض النصوص النادرة كما أورد عباس حسن؛ وذلك لداعية من المعنى. يقول سيبويه: "إن كثيرا من العرب يجعلون (هو) وأخواته في هذا الباب اسما مبتدأ، وما بعده مبنيا عليه (أي: خبره)، وحكي عن رؤبة أنه كان يقول:

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٥٧١ ، وشرح الكافية: القسم الثاني، مج١/١٧٦، ١٧٨

(٢) النحو الوافي: ١/ ٢٤٧، ٢٤٨

أظن زيدا هو خير منك، وحكى أن كثيرا من العرب كانوا يقولون: وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون.[١]

ففي مثل هذه النصوص وجب أن يكون لضمير الفصل محل إعرابي؛ لأن ما بعده مرفوع، ولو لم يكن للضمير محل إعرابي لوجب نصب ما بعده.

ولكن في مثل قولهم: (العقل هو الحارس) جاز في الضمير أن يكون مبتدأ ثانيا خبره الاسم المتأخر عنه؛ وهو (الحارس)، والجملة منهما معا خبر المبتدأ الأول : (العقل).

ويجوز شيء آخر: أن يكون ضمير الفصل اسما مهملا (أي لا يعمل)، ولا محل له من الإعراب) أو حرفا؛ فكأنه غير موجود في الكلام؛ فيعرب ما بعده على حسب حاجة الجملة من غير اعتبار لوجود ذلك الضمير.[٢]

٢- كاف الخطاب :

اختلف في كاف الخطاب هل هي ضمير لا محل له من الإعراب أم حرف؟

رجح ابن جني أن دلالة الاسمية قد خلعت عنها لتحل محلها دلالة الحرفية في حالات معينة وعددها. يقول: "ومن ذلك كاف المخاطب للمذكر والمؤنث، نحو: رأيتك وكلمتك، فهي تفيد شيئين: الاسمية والخطاب، ثم قد خلع عنها دلالة الاسم في قولهم: ذلك وأولئك وهاك وهاءك، وليسرك زيدا وأنت تريد: أبصر زيدا، وليسك أخا لك في معنى ليس أخاك. وكذلك قولهم: أرأيتك زيدا ما صنع، وحكى أبو زيد: بلاك والله وكلاك والله؛ أي بلى وكلا. فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية، وعليه قول سيبويه. ومن زعم أن الكاف في ذلك اسم انبغى له أن يقول: ذلك نفسك. وهذا كله مشروح في أماكنه. فلا موضع إذا لهذه الكاف من الإعراب."[٣]

والزمخشري يرى الرأي نفسه؛ فهي حرف له معنى، ولا محل له من الإعراب، ويثبت أن هذا رأي المحققين: "(إيا) ضمير منفصل للمنصوب، واللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء في قولك: إياك، وإياه، وإياى، لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب، كما لا محل للكاف في أرأيتك، وليست بأسماء مضمرة، وهو مذهب الأخفش وعليه المحققون. وأما ما حكاه الخليل عن بعض العرب: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب» فشيء شاذ لا يعول عليه."[٤]

ويوضح الزمخشري ما أراده ابن جني من قوله: "ومن زعم أن الكاف في ذلك اسم انبغى له أن يقول: ذلك نفسك" بقوله: "أرأيتكم: أخبروني. والضمير الثاني لا محل له من الإعراب؛

---

(١) الكتاب: ٢٩٥/١

(٢) النحو الوافي: ٢٤٨/١، ٢٤٩

(٣) الخصائص: ٣ / ١٨٥

(٤) الكشاف: ١٣/١

لأنك تقول : أرأيتك زيدا ما شأنه . فلو جعلت للكاف محلا لكنت كأنك تقول: لرأيت نفسك زيدا ما شأنه؟ وهو خلف من القول.»[١]

ورأى ابن هشام – أيضا - أنها حرف دال على معنى، ولا محل له، قال في (شذور الذهب): «فإن قلت: يرد على الحد الذي ذكرته للمضمر الكاف من «ذلك» فإنها دالة على المخاطب، وليست ضميرا باتفاق البصريين، وإنما هي حرف لا محل له من الإعراب.

قلت: لا نسلم أنها دالة على المخاطب، وإنما هي دالة على الخطاب؛ فهي حرف دال على معنى، ولا دلالة له على الذات البتة. وكذلك أيضا الياء في «إياي» والكاف في «إياك» والهاء في «إياه» ليست مضمرات، وإنما هي - على الصحيح - حروف دالة على مجرد التكلم والخطاب والغيبة، والدال على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو «إيا» ولكنه لما وضع مشتركا بينها ولم يرادوا بيان من عنوا به احتاج إلى قرينة به تبين للمعنى المراد منه.»[٢]

واختار عباس حسن الرأي نفسه للتيسير فإن وجد في آخر واحد منها (أسماء الإشارة) كاف الخطاب الدالة على التوسط (نحو : ذاك ... هناك) قيل فيها : «الكاف حرف خطاب مبني لا محل له من الإعراب.»[٣].

ومما سبق يتضح أن هذه الكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب.

---

(١) الكشاف: ١/ ١٢

(٢) شذور الذهب: ؟؟؟؟

(٣) النحو الوافي: ١/ ٢٠٢، ٢٠٣

المبحث السادس : ما لا محل له من الإعراب من الجمل

دراسة الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

وصل البحث إلى أن أهم الدراسات التي اهتمت بالجمل التي لا محل لها من الإعراب ثلاثة، هي: دراسة أبي حيان[١] ودراسة ابن هشام[٢] من القدامى، ودراسة فخر الدين قباوة[٣] من المحدثين.

أما أبو حيان فعدد الجمل التي لا محل لها من الإعراب عنده اثنتا عشرة جملة، هي:

١- الجملة الواقعة ابتداء كلام.
٢- الجملة الواقعة بعد أدوات الابتداء.
٣- الجملة الواقعة بعد أدوات التحضيض.
٤- الجملة الواقعة بعد حروف الشرط غير العاملة.
٥- الجملة الواقعة جوابا لحروف الشرط غير العاملة.
٦- الجملة الواقعة صلة لحرف أو اسم.
٧- الجملة الاعتراضية.
٨- الجملة التفسيرية.
٩- الجملة المؤكدة لما لا محل له من الإعراب.
١٠- الجملة الواقعة جوابا لقسم.
١١- الجملة المعطوفة على ما لا محل له من الإعراب.
١٢- الجملة الشرطية إذا حذف جوابها وتقدمها ما يدل عليه.

ولما ابن هشام فحصر الجمل التي لا محل لها من الإعراب في الآتي:

١- الابتدائية، وتسمى أيضا المستأنفة.
٢- المعترضة بين شيئين.
٣- التفسيرية.

---

(١) الأشباه والنظائر: ٣/ ٣١ - ٣٢

(٢) مغني اللبيب: ٤٤٠

(٣) للدكتور فخر الدين قباوة كتاب بعنوان: (إعراب الجمل وأشباه الجمل) استعرض فيه ما ورد في كتب النحاة عن موضوع الجمل ذات المحل وغير ذات المحل. ولكنه لم يكن معنيا بلم شمل ما لا محل له من الإعراب، من حيث هو اسم، أو فعل، أو اسم فعل، أو اسم صوت، أو حرف، أو جملة، أو شبه جملة.

٤. المجاب بها القسم.
٥. الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية.
٦. الواقعة صلة لاسم أو حرف.
٧. التابعة لما لا محل له.

وأما فخر الدين قباوة فالجمل التي لا محل لها من الإعراب في رأيه، هي:

١. الجملة الابتدائية.
٢. الجملة الاستئنافية.
٣. جملة الشرط غير الظرفي.
٤. الجملة الاعتراضية.
٥. الجملة التفسيرية.
٦. جملة جواب القسم.
٧. جملة جواب الشرط غير الجازم.
٨. جملة جواب الجازم غير المقترن بالفاء أو بإذا الفجائية.
٩. جملة صلة الموصول.
١٠. الجملة التابعة لجملة لا محل لها.

وبالمقارنة بين صنيع كل من أبي حيان وابن هشام وقباوة على مستوى الجمل غير ذات المحل نخرج بأن بينهم اتفاقا واختلافا في تحديد الجمل غير ذات المحل، وسيعرض البحث ما اشتركوا فيه أولا ثم ما اختلفوا فيه ثانيا:

أولا – الاشتراك بينهم:

١. **اشتركوا جميعا في عدد من الجمل، هو:**
- الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف.
- الجملة الاعتراضية.
- الجملة التفسيرية.
- الجملة الواقعة جوابا لقسم.

٢. **اشترك أبو حيان وقباوة دون ابن هشام في الآتي:**
- الجملة الابتدائية.
- الجملة الواقعة بعد حروف الشرط غير العاملة.

٣. اشترك ابن هشام وقباوة دون أبي حيان في الآتي:
- التابعة لما لا محل له.

٤. لم يشترك ابن هشام وأبو حيان في شيء دون قباوة.

ثانيا – الانفراد:

١. انفرد أبوحيان بالآتي:
- الجملة الواقعة بعد أدوات الابتداء.
- الجملة الواقعة بعد أدوات التحضيض.
- الجملة المؤكدة لما لا محل له من الإعراب.
- الجملة المعطوفة على ما لا محل له من الإعراب.

٢. انفرد قباوة بالآتي:
- جملة جواب الشرط الجازم غير المقترنة بالفاء أو إذا الفجائية[1].

٣. انفرد ابن هشام بالآتي:
- الجملة الابتدائية أو الاستئنافية[2].

تعليق على تناول الدراسات السابقة:

بالمقارنة بين صنيع كل من أبي حيان وابن هشام وقباوة على مستوى الجمل غير ذات المحل نخرج بالآتي:

١. لم يدرج ابن هشام الجملة رقم (٤) عند أبي حيان، وهي الجملة الواقعة بعد حروف الشرط غير العاملة، ولا الجملة رقم (١٢)، وهي الجملة الشرطية إذا حذف جوابها وتقدمها ما يدل عليه في الجمل غير ذات المحل الإعرابي.

٢. أطلق ابن هشام ما قيده أبو حيان؛ حيث الجملة رقم (٥) عند أبي حيان هي: الجملة الواقعة جوابا لحروف الشرط غير العاملة. وكانت عند ابن هشام أكثر اتساعا؛ إذ شملت – كذلك – جملة جواب الشرط الجازم ما لم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية. أما قباوة فقد فصل بين جملة جواب الشرط غير الجازم عن جملة جواب الشرط الجازم، وهو في هذا يوافق ابن هشام من حيث الاعتداد – فحسب – بجملة جواب غير الجازم، ويخالفه في فصلها. في حين أنه خالف أبا حيان تماما إذ الثاني لم يعتد بها.

---

(١) فصلها عن جملة الشرط غير الجازم، وجمعهما ابن هشام.

(٢) الجملة الابتدائية أو الاستئنافية لها مفهوم عند ابن هشام يختلف عن مفهومها عند كل من أبي حيان وقباوة.

٣. اعتد كل من أبي حيان وقباوة بجملة الشرط – على خلاف بينهما – في حين لم يعتد بها ابن هشام.

٤. أطلق ابن هشام القول في الجملة التابعة لواحدة مما لا محل له، وحصرها أبوحيان في جملتين، هما: الجملة المؤكدة لما لا محل له من الإعراب، والجملة المعطوفة على ما لا محل له من الإعراب. وقد وافق قباوة ابن هشام في هذا. ورأي أبي حيان – كما هو واضح – فيه قصور؛ إذ قد تقع الجملة بدلا من جملة أخرى لا محل لها من الإعراب، مثل قوله تعالى: "ومن يفعل ذلك يلق أثاما (٦٨) يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا" (الفرقان: ٦٨ ، ٦٩) فجملة (يضاعف...) بدل من جملة (يلق...) التي لا محل لها. فتعبير ابن هشام (بالجملة التابعة) أدق وأشمل.

٥. الجمل التي لا محل لها لم تحظ بأساس واضح لترتيب ورودها عند أصحاب الدراسات السابقة؛ فلا هي مرتبة وفق ترتيب أبواب النحو العربي التي سارت عليها ألفية ابن مالك وغالب المؤلفات النحوية بعدها، ولا هي مرتبة حسب الأشهر؛ إذ أوردوا جميعا جملة الصلة متأخرة بعد المجاب بها القسم، وبعد الواقعة جوابا للشرط، ولو اتبعوا ترتيب ابن مالك لجعلوها قبلهما كلتيهما.

وهي – كذلك – غير مرتبة حسب الأشهر؛ فجملة الصلة هي الأشهر بين ما لا محل له من الإعراب من الجمل، ورغم ذلك لم تكن الأولى في الترتيب عندهم.
وبدراسة الجمل التي لا محل لها من الإعراب قد ارتأى البحث أن يعرض ما استقر لديه بأنه لا محل له من الإعراب، بحيث يشمل ما ورد عند السابقين، وما وصل إليه البحث من جمل لا محل لها من الإعراب ولم يذكرها العلماء في مباحثهم التي ناقشوا فيها هذا النوع من الجمل.

وإن كان أستاذنا الدكتور علي أبوالمكارم يرى عدم جدوى حصر الجمل التي لا محل له من الإعراب، يقول: "ولقد كان مقتضى هذه الأصول وما أسلمت إليه من قاعدة أن لا يفكر النحاة في استقصاء الجمل التي لا محل لها من الإعراب، ومحاولة حصرها في أنماط لغوية بعينها؛ إذ إن هذا الاستقصاء والحصر يعتمد على على القول بثبات هذه الأنماط. وإذا كان من العسير تصور مثل هذا الثبات في تشكيل اللغة لما تتسم به من مرونة، فإن من الطبيعي أن تصبح محاولة الاستقصاء والحصر نوعا من العبث في البحر."[1] وإن البحث يقوم بدراسة هذه الجمل لورودها في ميراث النحاة الفكري.

---

(١) مقومات الجملة العربية: ١٦٠

ومن ثم فالبحث سيتناولها مقسمة ضربين، هما:

- جمل لا محل لها من الإعراب، سبق أن أفردت بالدراسة ضمن ما لا محل له من الإعراب من الجمل.
- جمل لا محل لها من الإعراب، لم يسبق أن درست ضمن ما لا محل له من الإعراب من الجمل، ودرسها البحث.

أولا ـ جمل لا محل لها من الإعراب، سبق أن أفردت بالدراسة ضمن ما لا محل له من الإعراب من الجمل.

بمراجعة الجمل التي لا محل لها من الإعراب عند كل من أبي حيان وابن هشام من القدامى، وقباوة وحسني عبدالجليل من المحدثين يستطيع البحث أن يستخلص منها الجمل التي يرى أنها لا محل لها من الإعراب؛ بحيث يضم النظير إلى النظير، ويقتصر على المصطلح الأعم والأشهر، ما دام ذلك لا يخل بالمفهوم. وقد قمت بترتيبها وفق أبواب ألفية ابن مالك.

١ – جملة الصلة:

من الجمل التي لا محل لها من الإعراب جملة الصلة، يقول عنها ابن هشام هي: "الواقعة صلة لاسم أو حرف؛ فالأول نحو: (جاء الذي قام أبوه) فالذي في موضع رفع، والصلة لا محل لها ... والثاني نحو: أعجبني أن قمت أو ما قمت؛ إذا قلنا بحرفية ما المصدرية. وفي هذا النوع يقال: للموصول وصلته في موضع كذا؛ لأن للموصول حرف فلا إعراب له لا لفظا ولا محلا"[1].

ومن ثم فالموصول الاسمي مبني – إلا أي – وله محل من الإعراب وحده أو مع صلته، وصلته لا محل لها من الإعراب.

أما الموصول الحرفي فلا إعراب له لا لفظا ولا محلا؛ فالموصولات الحرفية – مبنية أيضا، ولكن لا محل لها من الإعراب – شأن كل الحروف – فلا تكون في محل رفع أو نصب أو جر؛ مهما اختلفت الأساليب[2].

أما من حيث الصلة، فصلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب والجمهور على أنه لا محل للصلة من الإعراب؛ إذ لم يصح وقوع الاسم المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف إليه، ولا يتقدر للجمل إعراب إلا إذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها، وذلك في الأربعة المواضع المذكورة فقط؛ وذلك لأن الإعراب للاسم في الأصل، أو للاسم والفعل على قول، وكل واحد منهما مفرد، والصلة جملة لا غير[3].

غير أن صلة للموصول الحرفي قد يكون لها محل؛ وذلك إذا كانت فعلا مضارعا، لو تكون لا محل لها؛ وذلك إذا كانت فعلا ماضيا مثلا. ولكنها تؤول مع الموصول الحرفي بمفرد يكون له محل إعرابي.

وذهب بعض النحاة إلى أن للموصول وصلته موضعا من الإعراب؛ محتجا بأنهما كالكلمة الواحدة[4].

---

(١)

[2] مغني اللبيب: ٤٧١

(٣)

[4] النحو الوافي: ٣٦٨/١

(٥) شرح الكافية: ٢/مج١/٢١٠، ٢١١

(٦) مغني اللبيب: ٤٧١

وقد رد قباوة هذا الرأي - والحق مذهب الجمهور بدليل ظهور حركات الإعراب في الاسم الموصول (أي).[1]

وقال آخرون إن صلة الموصول معربة بإعراب الموصول، اعتقادا منهم أنها صفة له، لأنها تبينه، كالجمل الواقعة صفات للنكرات[2].

وقد بين قباوة ضعف هذا الرأي: «وليس هذا بشيء لأن الأسماء الموصولة معرفة اتفاقا، والجمل لا تقع صفات للمعارف. إن الجملة ههنا متممة للاسم الموصول، فهي كالجزء منه، والجزء من الاسم لا محل له من الإعراب[3]». أضف إلى ذلك أن صلة الموصول لا يصح وقوع المفرد في موقعها. ولا يقدر للجملة إعراب إلا إذا صح وقوع المفرد في موقعها»[4].

٢- الجملة المستأنفة:

الجملة المستأنفة لا محل لها من الإعراب، يقول ابن هشام عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب: «فالأولى الابتدائية، وتسمى أيضا المستأنفة، وهو أوضح؛ لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل، ثم الجمل المستأنفة نوعان؛ أحدهما: الجملة المفتتح بها النطق، كقولك ابتداء: «زيد قائم»، ومنه الجمل التي تفتتح بها السور. والثاني: الجملة المنقطعة عما قبلها، نحو: (مات فلان، رحمه الله) وقوله تعالى: (قل سأتلو عليكم منه ذكرا (٨٣) إنا مكنا له في الأرض)(الكهف: ٨٣، ٨٤) ومنه جملة العامل الملغى لتأخره نحو: (زيد قائم أظن)»[5].

وواضح من النص السابق أن ابن هشام رأى أن التعبير بـ(الجملة الابتدائية) قاصر عن أن يحوي المفهوم التي أراد أن يعبر عنه أو الحالات التي أراد أن يستوعبها، فأعرض عنه إلى تعبير آخر هو: (الجملة المستأنفة)، وقسمها قسمين: المفتتح بها النطق، والمنقطعة عما قبلها، وعلل إعراضه عن مصطلح (الجملة الابتدائية) بقوله: «لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل»[6].

إذن فابن هشام لا يرى مصطلح (الجملة الابتدائية) دقيقا في التعبير عما أراد، فعدل عنه إلى مصطلح (الجملة الاستئنافية)، ورغم ذلك وجد من الباحثين من فصلها عن الجملة الاستئنافية في معالجته للجمل التي لا محل لها من الإعراب، يقول: «والحق أن يفصل بين الجملتين؛ لأن الاستئنافية هي الجملة التي تأتي في أثناء الكلام، منقطعة عما قبلها صناعيا لاستئناف كلام جديد. فهي لابد أن يكون قبلها كلام تام. وقد تدخل عليها

---

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١١٦

(٢) شرح الكافية: ٢٩/٢

(٣) المنصف: ١٢٢/٢

(٤) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١١٦

(٥) مغني اللبيب: ٤٤٠، ٤٤١

(٦) السابق نفسه

أحرف الاستثناء ...وقد تحكون جوابا للنداء أو الاستفهام.[1]

والرأي ما قال ابن هشام؛ إذ إنه قسم الاستئنافية إلى نوعين: المفتتح بها النطق، والمنقطعة عما قبلها؛ أي أنه فصل بين النوعين، وإن كانا جميعا يطلق عليهما أنهما استئناف. وهذا أدق؛ إذ الذي فصل بينهما، وسمى الأولى بالابتدائية فحسب، لم يلمح إلى ما فيها من استئناف حينا. وأمر آخر وقع فيه الذي فصل بين الابتدائية والاستئنافية – وتجنبه ابن هشام بذكاء - وهو أن الابتدائية قد تطلق على الجملة المصدرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل. فلو اعتمدنا الفصل بين الجملتين وخالفنا رأي ابن هشام وقعنا في هذا المحظور، إلا إذا نبهنا على ذلك، وهذا لم يفعله الداعي للفصل.[2]

وإعادة توزيع آراء النحاة الأقدمين ومحاولة تشقيقها بما ييسر الاطلاع عليها والاستفادة منها مطلب حسن، ولكن مشوب بالحذر؛ إذ قد يغير صيغة الكلام أو المقصود منه. وإذا تصورنا أن كل جيل سيقوم بهذا العمل لييسر الاطلاع والاستفادة على أبناء زمانه، فسنبعد كثيرا جدا عن المعنى المقصود من النص الأصلي، أو قد يتبدل تماما.

ومثال على هذا – مما يتعلق بهذه القضية نفسها – أن باحثا أراد أن يعرض لموضوع الجمل التي لا محل لها من الإعراب، فزعم أن الجملة الابتدائية – هكذا دون قيد أو شرط – لا محل لها من الإعراب، وعزا ذلك لابن هشام. وفي ظني أنه قرأ كلام من فصل الابتدائية عن الاستئنافية، وأراد أن يزيد الأمر تيسيرا ووضوحا فعمم حكمه فأخطأ.[3] إذ مصطلح (الجملة الابتدائية) قد يطلق على الجملة المصدرة بالمبتدأ، وقد يكون لها موقع من الإعراب كما سبق أن بين البحث.

٢ – الجملة التفسيرية:

يرى ابن هشام أن الجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب مطلقا، وقد خالف في هذا الشلوبين - فزعم أنها بحسب ما تفسره ؛ فهي في نحو: (زيدا ضربته) لا محل لها، وفي نحو: (إنا كل شيء خلقناه بقدر) ونحو: (زيد الخبز يأكله) ينصب الخبز في محل رفع؛ ولهذا يظهر الرفع إذا قلت أكله، وقال:

فمن تحن نؤمنه يبت وهو آمن ومن لا نجره يمس منا مفزعا

فظهر الجزم.[4] .

وقد وافق السيوطي الشلوبين: "وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي".[5]

---

(١) راجع :إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٢٥– ٤٢

(٢) راجع : إعراب الجمل وأشباه الجمل :٣٤-٣٥

(٣) راجع : الدجني ؟؟؟؟؟؟؟

(٤) مغني اللبيب : ٤٦٢، والآية من سورة القمر ٤٩

(٥) همع الهوامع: ٢٤٨/١

ورأي الصبان يوافق رأي السيوطي والشلوبين: "قوله : أن اصنع الفلك" . قيل الجملة مفسرة فلا محل لها مكما في (المغني)، وفيه عندي نظر لأنه إنما يظهر في المفسرة التي ليست في معنى المفرد كما في : زيدا ضربته ، لا في المفسرة بعد أن للمفعول؛ لأن الظاهر أن هذه في محل نصب تبعا لما فسرته ؛ لأنها في معنى هذا اللفظ؛ فيحل المفرد محلها"[1].

وقد رد هذا الرأي ابن هشام، وقال: "وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة، وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير"[2].

واحتج قباوة لهذا الرأي بأن رد دليل ابن هشام، وقال: "جزم المفسر هنا يعني أنه تابع للمفسر المجزوم، وأن جملته تابعة للجملة المفسرة؛ فهي بدل أو عطف بيان. ولو صح هذا الزعم لجاز حذف المبدل منه، أو المعطوف عليه عطف بيان. وهذا مما لم يثبت"[3].

وزاد قباوة بأن خرج شواهد مما وردت؛ فقال: "أما جزم الفعل المفسّر في هذه الشواهد، فليس لأنه تابع للمحذوف، بل لأنه، في التقدير، فعل شرط حذفت أداته لدلالة أداة الشرط عليها. وبذلك يكون التقدير: من تؤمنه، من تؤمنه، يبت وهو آمن. متى يزرهم واغل، متى يزرهم، يحيوه أينما تميلها الريح، أينما تميلها، تمل ... وقد حذف أيضا جواب الشرط الثاني لدلالة جواب الشرط الأول عليه. ولذا فإن الجملة، فيما احتجوا به، ليست بدلا أو عطف بيان، ولا مفسرة، وإنما هي جملة الشرط المحذوف. أما الجملة الشرطية، التي حذفت أداتها وجوابها، فهي اعتراضية، وليست توكيدا لفظيا، وإن كانت، في التقدير من لفظ الأولى؛ لأن التوكيد والحذف من المؤكد متنافيان"[4].

وواضح من محاولة تقدير المحذوف التعسف والبعد عن المعتاد من سلوك اللغة فالعربية لم ترد فيها نصوص على هذه الوتيرة أو النمط المقدّر عند أصحاب هذا الرأي: من تؤمنه، من تؤمنه، يبت وهو آمن. متى يزرهم واغل، متى يزرهم، يحيوه أينما تميلها الريح، أينما تميلها، تمل.

ثم إن حذف الأداة والجواب من الجملة الشرطية الثانية حذف جائز نحن غير مضطرين إليه.

ثم إن القول بأن هذه الجملة تعرب جملة اعتراضية، وليست توكيدا لفظيا، وإن كانت في التقدير من لفظ الأولى؛ لأن التوكيد والحذف من المؤكد متنافيان فيه دور – كما يقول المناطقة – إذ من الذي فرض الحذف أصلا؟ إن الذي فرضه هو الذي يستدير ليمنع التوكيد بسببه؟!

---

(١) حاشية الصبان : ٢٨٥/٢

(٢) مغني اللبيب : ٤٦٢

(٣) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٨٨

(٤) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٨٨

وتبنى عباس حسن رأي الشلوبين والسيوطي والصبان: "وقد يكون الأنسب الأخذ بالرأي القائل إنها تساير الجملة المحذوفة (المفسرة)، وتماثلها في محلها الاعرابي وعدمه، كما تماثلها في لفظها ومعناها."(١)

ويستدل على ذلك: "أما تفضيل الرأي القائل بمسايرة الجملة المفسرة في حكمها ومحلها الإعرابي فراجع إلى أمرين:

أولهما: أن الجملة المفسرة قد يحكون لها محل من الإعراب – بالاتفاق – في بعض المواضع؛ كالجملة المفسرة لضمير الشأن في نحو: (قل هو الله أحد)، فإن جملة (الله أحد) مبتدأ وخبر في محل رفع؛ لأنها خبر لضمير الشأن: (هو)... وليس في هذا خلاف.

وثانيهما: أن هناك كلمات تفسر غيرها، وقد تساير ها في حركة إعرابها؛ كالكلمات الواقعة بعد (أي) التي هي حرف تفسير في مثل: (هذا سوار من عسجد؛ أي: ذهب. فكلمة (أي) حرف تفسير يدل على أن ما بعده يفسر شيئا قبله. وكلمة (ذهب) هي التفسير لكلمة (عسجد)، ويجب أن تضبط مثلها في حركات الإعراب... فالرأي القائل باعتبار الجملة التفسيرية مسايرة لما تفسره يجعلها كنظائرها من الجمل التي لها محل من الإعراب وكغيرها من المفردات التي تؤدي مهمة التفسير. ولا معنى للتفرقة في الحكم بين ألفاظ تؤدي مهمة واحدة، إلا إن كان هناك سبب قوي، ولم يتبين هنا السبب القوي؛ بل الذي تبين أن الكلام المأثور الفصيح يؤيد أصحاب هذا الرأي الواضح الذي يمنع تعدد الأقسام والأحكام، ويؤدي إلى التيسير بغير ضرر."(٢)

ومما سبق يتضح سلامة رأي من يعرب الجملة التفسيرية على حسب الجملة المفسرة؛ إذ ينبغي أن تماثلها في محلها الإعرابي وعدمه كما ماثلتها لفظا ومعنى.

٤– الجملة الاعتراضية:

الجملة الاعتراضية لا محل لها من الإعراب، وهي الجملة المعترضة بين شيئين متطالبين؛ لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا. قال ابن جني: "وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض."(٣)

ويقول ابن هشام عما لا محل له من الإعراب من الجمل: "الجملة الثانية: المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا، وقد وقعت في مواضع:

أحدها: بين الفعل ومرفوعه ... الثاني: بينه وبين مفعوله ... والثالث: بين المبتدأ وخبره ... والرابع: بين ما أصله للمبتدأ والخبر... الخامس: بين الشرط وجوابه... والسادس: بين القسم وجوابه... والسابع: بين الموصوف وصفته... والثامن: بين الموصول وصلته... والتاسع: بين أجزاء الصلة... والعاشر: بين المتضايفين... الحادي عشر: بين الجار والمجرور ... الثاني عشر:

---

(١) النحو الوافي: ١٤٠/٢

(٢) النحو الوافي: ١٤٣/٢ – ١٤٤، والآية من سورة الإخلاص ١

(٣) الخصائص: ٢٩٧/٢

بين الحرف الناسخ وما دخل عليه ... الثالث عشر: بين الحرف وتوكيده... الرابع عشر: بين حرف التنفيس والفعل... الخامس عشر: بين قد والفعل... السادس عشر: بين حرف النفي ومنفيه... السابع عشر: بين جملتين مستقلتين"[1].

وقد حاول قباوة ذكر صور الاعتراض فقصر عما ذكره ابن هشام وزاد؛ فأغفل صورا وردت عند ابن هشام، وذكر أخرى لم ترد عنده.

أولا ـ صور الاعتراض التي أغفلها قباوة رغم ورودها عند ابن هشام:

- بين أجزاء الصلة.
- بين المتضايفين.
- بين الجار والمجرور.
- بين الحرف الناسخ وما دخل عليه.
- بين قد والفعل.
- بين حرف النفي ومنفيه.

ثانيا ـ صور الاعتراض التي ذكرها قباوة ولم ترد عند ابن هشام:

- بين الفعل وشبه الجملة.
- بين المتعاطفين.

٥. جملة جواب الشرط:

إذا كانت جملة الجواب لشرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية أو لشرط غير جازم؛ فالاتفاق قائم أنه لا محل لها من الإعراب. وهي الجملة الخامسة عند ابن هشام مما لا محل له من الإعراب، يقول: "الجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية؛ فالأول جواب لو ولولا ولما وكيف، والثاني نحو: إن تقم أقم، وإن قمت قمت. أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها"[2].

غير أنه قام خلاف حول جملة جواب الشرط الجازم إذا اقترنت بالفاء أو بإذا فقال الدماميني وأقره الشمني: الحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا؛ إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها، ولا يقال: إنها واقعة هنا موقع المفرد – وهو الفعل القابل للجزم ـ لأنها لم تقع موقعه وحده؛ بل موقعه مع فاعله الذي يتم به الكلام كما يتم بهذه الجملة"[3].

وقد رد قباوة هذا الرأي "والتحقيق أن العلة التي بني عليها زعمه واهية، لا أساس لها.

---

(١) مغني اللبيب: ٤٤٥،٤٤٦

(٢) مغني اللبيب: ٤٢٠

(٣) النحو الوافي: ٤/٤٥٧، هامش: ٢

فالجملة هذه وقعت موقع الفعل المضارع، الذي يطلبه الشرط الجازم، والفعل مفرد. أما فاعله الظاهر أو المستتر فلا أثر لأداة الشرط فيه، وإنما هو معمول للفعل. وشأنه في ذلك شأن الفاعل لاسم الفاعل؛ فهو لا يخرجه عن كونه مفردا، إن ظهر بعده، وإن قدر.[1]

أما إذا كان جواب شرط الجازم مقترنا بالفاء أو إذا فالأولى أن تكون جملة الشرط خبرا بدلالة جملة الجواب، يقول عباس حسن: "فعلى الرأي الأول: لو كان اسم الشرط مبتدأ لكانت جملة الجواب في نحو: (من يقم فإني أكرمه) في محل جزم ورفع باعتبارين: هما الشرطية والخبرية؛ بناء على أن الجواب هو الخبر أيضا، وعلى الثاني في محل رفع على الخبرية فقط؛ حكاها في نحو: (من يقم أكرمه) اتفاقا؛ لظهور أثر أداة الشرط في المضارع الثاني."[2]. ومن ثم يختار أنه "ابتعادا عن هذا كله، وفرارا من اللبس. يحسن الاقتصار على الرأي الثاني عند اقتران الجواب بالفاء أو إذا، والاستغناء عن الخبر لوجود الجواب الذي يدل عليه."[3]. أي أن الجملة الشرطية هي الخبر بدلالة جملة الجواب[4].

٦- جملة الشرط غير الظرفي:

جملة الشرط غير الظرفي هي "كل جملة وليت أداة شرط غير ظرفية، وقيدها أبوحيان بالجمل التي "تقع بعد حروف الشرط غير العاملة"[5]. ورأى فخر الدين قباوة: "إسقاط هذا القيد لتشمل كل أداة شرطية غير ظرفية، حرفا كانت أو اسما، عاملة كانت أو غير عاملة."[6]

وحاول قباوة أن يستدل على صحة هذا الرأي بأنه "لا يصح أن نعرب الجمل السابقة (جمل الشرط غير الظرفي) بأنها جمل ابتدائية؛ لأنه لم يبتدأ بها الكلام لا لفظا ولا نية. وإذا قلت إنها جزء من التركيب الشرطي، والإعراب إنما يقدر للتركيب كله، أما الجزء المتمم (وهو جواب الشرط) فلا محل له؛ لأن الشرط نزل جملتيه منزلة الجملة الواحدة، فالمحل الإعرابي لذلك المجموع، وكل منهما جزء لا محل له (كما يذكر صاحب المغني)." قيل لك: وهذا يقتضي منك أن تجعل جواب الشرط الجازم لا محل له من الإعراب دائما، وإن كان مقترنا بالفاء، وجمهور النحويين على خلاف ذلك.

فإن ادعيت أنها ابتدائية الشرط، والابتدائية لا محل لها، لزمك أن تجعل جواب الشرط الظرفي كذلك؛ لأنه في الابتداء حكما، وإن تأخر في اللفظ. فقول طرفة:

---

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٣٩

(٢) النحو الوافي: ٤٥٧/٤، هامش: ٢

(٣) النحو الوافي: ٤٥٧/٤، هامش: ٣

(٤) النحو الوافي: ٤٤٥/٤، هامش: ٥

(٥) الأشباه والنظائر: ١٧/٢

(٦) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٤٥

متى تأتني أصبحك كأسا رويـة وإن كنت عنها ذا غنى فاغن وازدد

تقديره : أصبحك كأسا رويـة حين تأتيني؛ لأنك ستعلق (متى) بالجواب، وهذا اللزوم منقوض بالجواب المقترن بالفاء، نحو: متى لقيت زيدا فأكرمه.

وإن زعمت أنها استئنافية اعترضك مخالفتها لشرط الجمل الاستئنافية؛ لأنها لم يستأنف بها كلام جديد، والشرط الذي لفظ به قبلها لما يتم، حتى يجوز بعده الاستئناف[1].

ولكن قباوة احتراس بأن هذه الجملة قد يكون لها إعراب آخر وذلك بحسب الاختلاف في التقدير[2].

ويفهم من الكلام السابق أن هذا النوع من الجمل اقتصر كشفه على أبي حيان وعلوه قباوة بأن ضبطه. واستوفى نقصه والبحث على هذا ملحظان:

الأول: لم يأت قباوة بجديد في هذا النوع من الجمل غير ذات المحل، إلا أنه جمع آخر كلام أبي حيان على أوله. والقيد الذي يرى أن أبا حيان وضعه وقام هو باستكماله استيفاء لجميع حالات الظاهرة أسقطه أبوحيان نفسه. يتضح هذا من مراجعة الجملة الأخير من الجمل غير ذات المحل عند أبي حيان، وهي الجملة الشرطية؛ فقد لفت نظر الباحث أن يفصلها أبوحيان عن الجملة رقم (٤) وهي: الجملة بعد حروف الشرط غير العاملة. ويرجع النظر يتضح أن الجملتين بكليتهما متكاملتان موضوعا، فالأولى (رقم ٤) تبين حالة جملة الشرط غير العامل، والأخيرة تبين حالة جملة الشرط العامل. فلا قيد يطلب الإسقاط، والذي فعله قباوة هو ضم الجملتين معا فحسب.

الثاني: وجد الباحث أن عباس حسن وضح هذه الحالة – في الحقيقة – وفصلها في (النحو الوافي)، بل لعله كان أكثر دقة في التعبير عنها، يقول: "أما جملة الشرط كاملة، فلا محل لها إلا في حالتين:

الأولى: أن تكون أداة الشرط إذا – باعتبارها جازمة أو غير جازمة – فتكون ظرفا مضافا – في الرأي المشهور – والجملة الشرطية بعدها في محل جر هي المضاف إليه.[3]

والثانية: أن تكون أداة الشرط هي المبتدأ، والجملة الشرطية هي الخبر – عند من يجعلها خبرا وهو الأرجح – كقول الشاعر:

فمن يلق خيرا يحمد الناس أمره ومن يغو لا يعدم على الغي لائما[4]

ففي "جملة الشرط ضمير المبتدأ (الأداة)". وقيل: الخبر هو جملة الجواب، وقيل: جملتا الفعل والجواب معا. والأرجح أن تكون جملة فعل الشرط هي الخبر، وهي من نوع الخبر الذي لا يتم المعنى بنفسه مباشرة مع المبتدأ، وإنما يتمه بمساعدة شيء آخر يتصل

---

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٤٢، ٤٨.

(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٤٨، ٤٩.

(٣) النحو الوافي: ٤٤٥/٤

(٤) النحو الوافي: ٤٤٥/٤

به، والذي يتمه هنا هو الجملة الجوابية.»[١].

وبمراجعة نص (النحو الوافي) السابق ومقارنته بما سبقه من نصوص قباوة يتضح أن عباس حسن – رحمه الله – قد ناقش القضية نفسها من قبل، وخرج بالنتيجة التي يحاول قباوة إثباتها تأسيسا على رأي أبي حيان.

٧ – جملة جواب القسم :

جملة جواب القسم من الجمل التي اختلف في إثبات محل لها من الإعراب.

فيرى كل من مكي وأبي البقاء أن لها موضعا، وقع لمكي وأبي البقاء وهم في جملة الجواب فأعرباها إعرابا يقتضي أن لها موضعا»[٢].

ونفى ابن هشام أن يكون لها موضع من الإعراب، ويتضح رأيه هذا من رده على أبي البقاء في تخريج قوله تعالى : ﴿وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه﴾ (آل عمران : ٨١) « تجويزه كون (لتؤمنن) خبرا مع تقديره إياه جوابا لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعا، وأنه لا موضع له، وإنما كان حقه أن يقدره جوابا لقسم محذوف، ويقدر الجملتين خبرا. وقد يقال: إنما أراد بقوله: (اللام جواب القسم لأن أخذ الميثاق قسم) أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة، ومجموع الجملتين الخبر، وإنما سمى (لتؤمنن) خبرا؛ لأنه الدال على المقصود بالأصالة، لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقة، وأنه لا قسم مقدر، بل (أخذ الله ميثاق النبيين) هو جملة القسم. وقد يقال: لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره، للاتفاق على أن وجود المضارع مفتتحا بلام مفتوحة مختتما بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق ونحوه»[٣]. ومن ثم فابن هشام ينفي أن يكون لجملة جواب القسم موضع من الإعراب.

وقد أثبت البعض لجملة جواب القسم محلا إعرابيا إذا اختلف الاعتبار أو طلبها عامل، ففي (حاشية الصبان) عندما عرض لهذا المثال: (علمت والله إن زيدا لقائم): «وقولهم جواب القسم لا محل له إذا لم يضم إلى غيره... ولقائل أن يقول : العلم إنما تعلق بمضمون جملة الجواب فقط، فهي التي في محل نصب سدت مسد المفعولين . ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها ؛ لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق ، ولا يكون لها باعتبار الجواب... أو يخصص قولهم : « جملة الجواب لا محل لها » إذا لم يتسلط عليها عامل.»[٤].

فجملة جواب القسم – كما يفهم من هذا النص – قد يكون لها محل إذا كان المعتبر فيها التعليق، لا أنها جواب قسم، وكذلك إذا طلبها عامل.

ورغم ما تقدم رأى قباوة أن رأي الصبان ليس بشيء، يقول: «وزعم الصبان أن جملة

---

(١) النحو الوافي: ٤٢٨/٤، ٤٣٩، ٤٤٥، ٤٤٦

(٢) مغني اللبيب : ٤٦٨

(٣) مغني اللبيب : ٤٦٩

(٤) حاشية الصبان: ٢٠/٢

جواب القسم قد يكون لها محل من الإعراب ...وليس هذا بشيء؛ لأن الجملة لا يكون لها اعتباران في آن واحد. نعم قد تحتمل وجهين، ولكن على أن يكون إقرار واحد منهما حاجبا للآخر، ومانعا له. أما أن يقرا معا فأمر في منتهى الضعف والإحالة."[1]

وقد فصل عباس حسن هذه المسألة، يقول عن جملة جواب القسم: "الشائع أنها لا محل لها من الإعراب باعتبارها جواب قسم، ولا مانع أن يكون لها محل باعتبار آخر؛ هو التعليق. ومعنى هذا أن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب إذا لم يوجد عامل يحتاج إليها حتما؛ فإن وجد عامل يحتاج إليها حتما كانت معمولة له."[2]

ويرى أن في هذا تيسيرا - وفي هذا الرأي راحة وتيسير؛ ولا يلتفت إلى الجملة القسمية المستترة ، ولا يتناسى أن جواب القسم هنا ليس مجلوبا للقسم، وإنما الغرض الأساسي الأول هو إيفاء الناسخ ما يريده ، ولا ضرر في أن يستفيد القسم بعد ذلك ."[3]

وكذلك قد يكون لجملة جواب القسم محل من الإعراب هي وجملة القسم معا، يقول ابن هشام : " وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب"[4].

ويوضح عباس حسن ما يقصده ابن هشام بقوله: في مثل: (الغضب والله إنه وخيم) أو (الغضب والله إنه لوخيم)؛ حيث يكون المتأخر عن القسم جملة، فيصح في هذه الجملة المتأخرة أن تكون جوابا للقسم، وجملة القسم وجوابه في محل رفع خبر السابق"[5].

٨- الجملة التابعة لواحدة مما لا محل له:

من الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجملة التابع لواحدة مما لا محل له . وهي النوع السابع كما ذكر ابن هشام.[6]

ويجري عليها حكم المتبوع ؛ فإما أن تكون تابعة لما لا خلاف على اعتباره جملة لا محل لها من الإعراب، وإما أن تكون تابعة لما فيه خلاف حول محله من الإعراب.

---

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٩٥، ٩٦

(٢) النحو الوافي: ٢/٣١، هامش : ١

(٣) النحو الوافي: ٢/٣١، هامش : ١

(٤) مغني اللبيب : ٤٦٦

(٥) النحو الوافي: ٢/٥٠٤

(٦) مغني اللبيب : ٤٧٢

ثانيا ـ جملتان لا محل لأي منهما من الإعراب، لم يسبق أن درست ضمن مبحث ما لا محل له من الإعراب من الجمل، ودرسها البحث.

هاتان جملتان لا محل لأيّ منهما من الإعراب، توصل إليهما البحث بمراجعة أقوال النحاة والمعربين، ولم يذكر أيا منهما أبو حيان ولا ابن هشام في مبحث الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وليست مشتهرة عند غيرهما من النحاة.

١ـ الجملة إذا كانت جزءا من تركيب أكبر له محل :

إذا كانت الجملة مكملة معنى لسابقتها، وهما معا يكونان تركيبا يشغل محلا إعرابيا واحدا، فلا محل لإحداهما دون الأخرى. ورد في (المغني) :" وقال أبو البقاء في قوله تعالى (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) (الحج: ٦٣): الأصل فهي تصبح، والضمير للقصة، و(تصبح) خبره، أو (تصبح) بمعنى أصبحت، وهو معطوف على (أنزل) فلا محل له إذا. اهـ. وفيه إشكالان: أحدهما أنه لا محوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة، والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له.

وجواب الأول أنه قد يكون قدر الكلام مستأنفا، والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ كما قالوا في " وتشرب اللبن " فيمن رفع: إن التقدير: وأنت تشرب اللبن، وذلك إما لقصدهم إيضاح الاستئناف، أو لأنه لا يستأنف إلا على هذا التقدير، وإلا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر. وجواب الثاني أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد، وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا، والمحل لذلك المجموع. وأما كل منهما فجزء الخبر، فلا محل له، فافهمه فإنه بديع."[1]

فلأن كلتا الجملتين تؤدي معنى الخبر فلا محل لإحداهما دون الأخرى.

وورد في (المغني) كذلك: "إذا قيل : (قال زيد: عبد الله منطلق وعمرو مقيم)، فليست الجملة الأولى في محل نصب والثانية تابعة لها، بل الجملتان معا في موضع نصب، ولا محل لواحدة منهما ؛ لأن المقول مجموعهما، وكل منهما جزء للمقول، كما أن جزأي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول، فتأمله."[2]

فالجملتان كلتاهما في محل نصب ولا محل لإحداهما دون الأخرى؛ لتكاملهما معنى.

والحالة نفسها في جملة القسم وجملة الجواب "جملة القسم مع جملة جوابه قد

يكون لهما أحيانا – معا موضع من الإعراب؛ لأنهما متماسكان بمنزلة جملة واحدة، ولا محل لإحداهما بدون الأخرى في الرأي المشهور[١].

فإذا كانت الجملة مكملة معنى لسابقتها، وكلاهما يشغل محلا إعرابيا واحدا؛ فلا محل لإحداهما دون الأخرى.

٢ – جملة التوكيد اللفظي :

جملة التوكيد اللفظي لا محل لها من الإعراب، ولم يذكر ابن هشام هذه الجملة في المبحث الذي خصصه لذكر الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

أما أبوحيان فقد ذكرها في المبحث الذي خصصه لذكر الجمل التي لا محل لها من الإعراب، ولكنه اعتبرها لا محل لها إذا تبعت جملة لا محل لها. فشرط كونها غير ذات محل بكونها تابعة.

أما قباوة فقد أشار إليها في مستهل تناوله للجملة الأخيرة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي: التابعة لجملة لا محل لها. وأما التوكيد فإن لا يكون في الجمل إلا لفظيا، والتوكيد اللفظي لا أصل له في الإعراب ... وقول المأمون:

لك الله ، على ذاك لك الله لك الله

ليس فيه ثلاث جمل؛ أولاها الابتدائية، والاثنان الباقيتان توكيد لها. وهما مثلها لا محل لهما. بل هو أيضا جملة واحدة. والباقي توكيد لفظي؛ أي تكرار لا صلة له بالإعراب.

ويعبر بأسلوب أدق عن الظاهرة نفسها فيقول: وقول أبي الفرج الساوي:

هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار من بطشي وفتكي

ليس في عجزه جملتان، وإنما هو جملة واحدة، هي (حذار الأولى). أما (حذار الثانية فهي توكيد لفظي: لا محل له من الإعراب[٢].

فإن كان ختم النص الأول بأنه: لا صلة للتوكيد بالإعراب، وهذا حكم قد تفهم من أمور عدة؛ فإنه ختم النص الثاني بما هو أوضح في التعبير بقوله: لا محل له من الإعراب.

ولكنه فاته – في الحقيقة – أن يذكر هذه الجملة مستقلة حينما عدد الجمل التي رأى أنه لا محل لها من الإعراب. إذ ما دامت لا محل لها، وليس ذلك من باب التبعية فلم لا تذكر في موقعها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب؟!

وذكر يس في التعليق على الجملة المؤكدة: (إن زيدا إنه فاضل) قول بعض شيوخه نقلا عن ابن هشام: "الضمير لا يقال فيه : إنه اسم (إن)، ولا يتصف بأنه في محل نصب، بل لا محل له؛ لأنه أتي به لمحاكاة ذلك اللفظ المتقدم (يقصد: زيدا)". ومعلوم أن المؤكد غير عامل، وكذا الاسم الظاهر الواقع بعد (إن) الثانية (يقصد: فاضل)، حكمه

---

(١) النحو الوافي: ٥٠٤/٢ . هامش : ١

(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٢٦

حكم الضمير المذكور"[1].

فإذا كانت جملة التوكيد لا عمل لأي لفظ فيها، وإنما هي تكرار شكلي أو صوري للجملة السابقة (المؤكدة)؛ فما الداعي للبحث لها عن محل إعرابي؟!

ويقول عباس حسن عن إعراب التوكيد: "يقال في إعرابه: إنه توكيد لفظي لكذا؛ فهو تابع له في ضبطه الإعرابي، من غير أن يكون كالمتبوع فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أو غير ذلك، ومن غير أن يكون له محل من الإعراب أو معمول، ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون لفظ التوكيد اسما أو فعلا أو حرفا أو جملة أو اسم فعل"[2].

وإن كان رأي أبي حيان عكس ما سبق؛ إذ يرى أن الجملة المؤكدة بحسب ما تؤكده[3].

وقد رد قباوة رأيه بقوله: "ولو كان ما زعمه أبو حيان حقا، من أن الجملة المؤكدة تابعة لما تؤكده، للزمه أن يذكر أيضا هذه الجملة في عداد الجمل التي لها محل من الإعراب؛ لأنها قد تكون مؤكدة لما له محل أيضا ... وإغفاله إياها في الجمل التي لها محل يؤكد ضعف ما ذهب إليه"[4].

ومن ثم فجملة التوكيد لا محل لها من الإعراب، ليس لأنها تابعة لما لا محل له، بل لأنها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

دلالة الجملة التي لا محل لها من الإعراب:

حاول بعض الباحثين أن يربط بين كون بعض الجمل لا محل لها من الإعراب وأن لا معنى مستقلا لها. وكأنما أغراه كونها لا محل لها، ومن ثم رتب على هذا أنه لا معنى تؤسسه ابتداء بحيث يكون مستقلا ويضيف معنى لما سبقه. فالجمل التي لها محل إعرابي هي الجمل التي تتحمل حركة إعرابية، وتحمل معنى جديدا مستقلا يضاف إلى معنى الكلام السابق، لكن الجمل التي لا محل لها من الإعراب هي تلك التي توضح أو تؤكد معنى سابقا لها . فهي مرتبطة بالكلام، ولكنها لا تتحمل حركة إعرابية، ولا تحتوي على معنى مستقل ابتداء[5].

وبالنظر إلى النوع الأول من الجمل التي لا محل لها عند ابن هشام في (المغني) يتضح ضعف هذا الربط ؛ فالجملة الابتدائية لا محل لها، فهل يتصور أنها لا تؤسس لمعنى مستقل

---

(١) شرح التصريح: ١٢٩/٢

(٢) النحو الوافي: ٥٣٧/٢

(٣) الأشباه والنظائر: ١٨/٢

(٤) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٣٧

(٥) الدلالة الزمنية في الجملة العربية، د. علي جابر المنصوري، ص: ٢٧ ، ط١ ، ٢٠٠٢م ، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ابتداء، يقول ابن هشام: "ثم الجمل المستأنفة نوعان؛ أحدهما: الجملة المفتتح بها النطق، كقولك ابتداء: "زيد قائم"... والثاني: الجملة المنقطعة عما قبلها، نحو: (مات فلان رحمه الله) وقوله تعالى: (قل سأتلو عليكم منه ذكرا، إنا مكنا له في الأرض) ومنه جملة العامل الملغى لتأخره نحو: (زيد قائم أظن)"[1].

واضح من كلام ابن هشام أن الجملة الابتدائية (زيد قائم) لا محل لها؛ إذ هي مبتدأ الكلام، ولم يسبقها غيرها، ورغم ذلك فهي تؤسس لمعنى جديد، ولم يمهد له شيء قبلها؛ لأنها بداية الكلام، وليس معها غيرها ليؤدي المعنى دونها. ومن ثم فهذا الرأي الذي يربط بين عدم المحل الإعرابي وتأسيس معنى جديد جانبه الصواب.

---

(١) مغني اللبيب: ٤٤١

المبحث السابع : ما لا محل له من الإعراب من أشباه الجمل:

مصطلح (شبه الجملة) في النحو العربي يطلق ويراد به ثلاثة أمور، هي: الظرف مع المضاف إليه، والجار مع المجرور، والصفة الصريحة، وهي اسم الفاعل ومثله صيغ المبالغة – واسم المفعول حال الاقتران بـ(ال).

ويرى عباس حسن أن هذه الأنواع الثلاثة من شبه الجملة تأتي صلة للموصول الصلة نوعان: جملة (اسمية أو فعلية) وشبه جملة. والجملة هي الأصل...وأما النوع الثاني، وهو شبه الجملة، في باب الموصول فثلاثة أشياء: الظرف، والجار مع المجرور، والصفة الصريحة. ويشترط في الظرف والجار مع المجرور أن يكونا تامين: أي يحصل بالوصل بكل منهما فائدة تزيل إبهام الموصول، وتوضح معناه من غير حاجة لذكر متعلقهما... ولا بد أن يتعلق كل منهما في هذا الباب وحده بفعل لا بشيء آخر. وهذا الفعل محذوف وجوبا لأنه كون عام تقديره: استقر، أو حل، أو نزل ...وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم الموصول، ويربط بينه وبين الصلة.. أما الصفة الصريحة فالمراد بها : الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجدد والحدوث شبها صريحا... وهذا ينطبق على اسم الفاعل ومثله صيغ المبالغة – واسم المفعول؛ لأنهما باتفاق يفيدان التجدد والحدوث.[1]

ويرى البحث أن الظرف مع المضاف إليه والجار مع مجروره في هذا الباب لا يكونان شبه جملة صلة، بل هما جملتا صلة؛ لوجوب تعلقهما بفعل محذوف كون عام. فهما كلتاهما في التأويل جملة، وليستا شبهي جملة.

ولعل هذا ما جعل عباس حسن يقول: "وعلى هذا يكون ما يدور على الألسنة اليوم عند الإعراب من أن الظرف، أو الجار مع مجروره، هو الصلة، أمرا سائغا مقبولا ـ فوق أنه رأي لبعض القدامى أيضا – يحمل طابع التيسير والاختصار."[2] فإطلاق مصطلح شبه الجملة على: الظرف، والجار مع المجرور، من قبيل التيسير فحسب، وإلا فهما جملتان.

واختلفوا حول (أل) المتصلة باسم الفاعل – ومثله صيغ المبالغة – واسم المفعول: هل هي موصول حرفي أو حرف تعريف أو اسم ؟ فذهب المازني ومن وافقه إلى أنها موصول حرفي، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف، في حين ذهب صاحب (شرح التصريح) إلى أنها اسم."وليست (أل) الداخلة على اسم الفاعل والمفعول موصولا حرفيا خلافا للمازني في أحد قوليه ومن وافقه ... ولا حرف تعريف خلافا لأبي الحسن الأخفش ... وإنما نقل الإعراب إلى

---

(١) النحو الوافي: ٣٨٤/١-٣٨٧

(٢) النحو الوافي: ٣٨٤/١ ، هامش ١ .

ما بعدها لكونها على صورة الحرف، ويدل على كونها اسما أن الوصف يحمل معها بلا شرط، ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل؛ فلا يكون الوصف معها عاملا."(١)

فالراجح أنها اسم ركب مع ما بعده تركيب مزج، وظهر إعرابه على آخره "إن اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة؛ فكأن المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل."(٢) ومن ثم فـ(أل) ليست حرفا، بل هي اسم مركب مع ما بعده تركيب مزج. وظهر الإعراب على عجزه "واستدل على حرفيتها (أل) بأن العامل يتخطاها. نحو: مررت بالضارب، ولا موضع لـ(أل)... ومقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة؛ لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة، والجمل لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع."(٣).

ويقول عباس حسن: "المستحسن إجراء الإعراب بحركاته المختلفة على آخر هذه الصفة الصريحة دون ملاحظة (أل)؛ فهو يتخطاها، برغم أنها اسم موصول مستقل، وأن صلته هي شبه الجملة المكون من الصفة الصريحة مع مرفوعها، فالصفة وحدها هي التي تجري عليها أحكام الإعراب، ولكنها مع مرفوعها صلة لا محل لها."(٤).

وهل (أل) مع الصلة بعدها جملة أم شبه جملة؟ في (حاشية الصبان): "الوصف مع مرفوعه الواقع صلة (أل) جملة لا شبه جملة، وجعله في (التوضيح) شبه جملة، وهو الظاهر، ولعل مراد القائل بأنه جملة أنه جملة في المعنى."(٥).

"وإن كان قباوة يعترض على أن تكون الصفة الصريحة المتصلة بـ(أل) شبه جملة "ذكر بعض النحاة نوعا ثالثا من أشباه الجمل، هو اسم الفاعل مع مرفوعه، واسم المفعول مع مرفوعه، نحو: أنت النائم، وأخوك المكرم. والصواب أن المتصل بـ(أل) هنا هو اسم مفرد. ولا علاقة له بأشباه الجمل."(٦).

ويفصل عباس حسن في هذه المسألة بقوله: "أطال النحاة القول في إعراب (أل) الموصولة التي هي اسم مستقل ... وخير ما انتهوا إليه أنها مع الصفة التي بعدها بمنزلة الشيء الواحد؛ فكأنهما المركب المزجي: يظهر إعرابه على الجزء الأخير منه ... أما صلتها فقد اختاروا إدخالها في نوع الشبيه بالجملة، واعتبارها منه: وليست من نوع الجملة."(٧).

---

(١) شرح التصريح: ١٣٧/١

(٢) شرح التصريح: ١٣٧/١

(٣) حاشية الصبان: ١٥٦/١، ١٥٧

(٤) النحو الوافي: ٣٥١/١

(٥) حاشية الصبان: ١٦٤/١

(٦) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٣٧٢

(٧) النحو الوافي: ٣٥٧/١؛ هامش: ٢

ويبين عباس حسن سبب أنها شبه جملة يقول: «أما الصفة الصريحة فهي اسم مشتق بمعنى الفعل، وله مرفوع خاص به، يجيء بعده ظاهرا أو مستترا، كما أن الفعل كذلك. ولكن المراد بالصفة الصريحة هنا لا يشمل إلا نوعين من الأسماء المشتقة؛ هما اسم الفاعل مع مرفوعه، واسم المفعول مع مرفوعه؛ فكلاهما يشبه الفعل في المعنى وفي الاحتياج إلى مرفوع بعده؛ ولهذا سمي شبيها بالجملة»[1].

وإن كانت شبه الجملة هذه لها خصوصية تفرقها عن النوعين الأخرين من شبه الجملة؛ ذلك أنها في قوة الجملة معنى، ومن ثم تقع خبرا جملة في باب (الخبر) «أما شبه الجملة الذي هو صلة حقيقة فهي الصفة الصريحة، ولا يطلق عليها شبه جملة إلا حين تقع صلة (أل) في هذا الباب رغم أنها في قوة الجملة معنى؛ ولذا يعدها بعض النحاة جملة في باب الخبر»[2].

ومما سبق يتضح أن شبه الجملة يمكن صلة، ومن ثم لا يرى البحث ما رآه قباوة من أن الصلة لا تكون إلا جملة -وصلة الموصول، خلافا للكوفيين، لا تكون إلا جملة[3].

---

(١) النحو الوافي: ٣٨٤/١

(٢) النحو الوافي: ٣٢٠/١ ، هامش ٢

(٣) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١١٦

الخاتمة

يستطيع الباحث - من خلال ما سبق - أن يرصد عددا من النتائج توصل إليها البحث، وهي:

١- قامت هذه الدراسة بجمع مسائل قضية ما لا محل له من الإعراب؛ وذلك لمحاولة الكشف عن مدى اتساق التفكير النحوي العربي في معالجة هذه القضية خاصة، وموقعها من منظومة التفكير النحوي العربي عامة. وهذا لم تقم به دراسة قبل.

٢- حاول النحاة استكمال أركان نظرية العامل عن طريق استخدام وسيلة: ما لا محل له من الإعراب. فإن كانت نظرية العامل معنية بتقديم تفسير لتغير شكل آخر اللفظ أو حركته، ظاهرة أو مقدرة، فمن تبعاتها أن يقال هذا اللفظ أو الجملة في محل كذا حين لا تكون العلامة ظاهرة ولا مقدرة، ومن ثم يقال: لا محل لها من الإعراب إذا فقد هذا المحل؛ لتطرد لهم القواعد، وتستقيم لهم النظرية.

ولكن لم يسلم للنحاة ككل ما ذهبوا إليه في هذا الباب؛ إذ رأى البحث أن بعض الأسماء لا محل لها من الإعراب؛ وذلك - أولا - باعتراف فريق من النحاة أنفسهم، من مثل: الاسم المؤكد في التوكيد الموازن، كما اصطلح عليه البحث أو التابع في أسلوب الاتباع كما يشيع عند النحاة، وعجز العدد المركب مع (اثنان، واثنتان)، أو كما أثبت البحث - ثانيا - في مثل: الاسم المؤكد توكيدا لفظيا. والاسم الذي يعاد مع الضمير المتصل إذا كان مؤكدا.

ومقتضى هذا أن إطلاق النحاة: أن الأسماء أصل في الإعراب، محلا أو تقديرا، يحتاج إلى تحفظ.

٣- استخدام وسيلة ما لا محل له من الإعراب يعفي من الاضطراب الذي شاب بعض آراء النحاة في تحديد قسم الكلم لبعض الألفاظ ككضمير الفصل، وكاف الخطاب.

٤- لا علاقة للمحل الإعرابي وعدمه بالعمل النحوي؛ فالأفعال قد يكون لا محل لها من الإعراب وهي تعمل، واسم الصوت لا محل له من الإعراب وهو لا عمل له.

٥- لا علاقة للمحل الإعرابي وعدمه بالتأثر بالعوامل النحوية؛ فالفعل يتأثر بالعوامل وقد يكون لا محل له من الإعراب، واسم الفعل لا يتأثر بالعوامل ولا محل له من الإعراب.

٦- قد ينتج ما له محل من مجموع ما لا محل له؛ فالموصول الحرفي وصلته ذات الفعل الماضي أو الأمر لا محل لأيٍّ منهما. وللمؤول منهما محل، كذلك شبه جملة الصلة. مثل: (القائم) له محل؛ رغم أنه مكون من: (أل) اسم موصول لا محل له، و(قائم) وفاعله شبه جملة صلة لا محل له.

وقد ينتج ما له محل من اجتماع ما ليس له محل مع ما له محل؛ فالموصول الحرفي ليس له محل، والفعل المضارع بعده له محل، والمصدر المؤول منهما له محل.

٧- توقف البحث عند عدد من المسائل الخلافية ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث، وقد رجح بشأنها بعض الآراء والاتجاهات، وأهمها:

- رجح البحث ما ذهب إليه فريق من النحاة من أن للفعل المضارع، المتصل اتصالا مباشرا بنون التوكيد (خفيفة أو ثقيلة) ونون النسوة، محلا من الإعراب.
- رجح البحث ما ذهب إليه بعض النحاة من أن كلا من اسم الفعل واسم الصوت لا محل لأيّ منهما من الإعراب.
- رجح البحث أن الفرق بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي يشمل الموصول والصلة معا، فالموصول الاسمي له محل، ولكن الموصول الحرفي لا محل له، في حين أن صلة الموصول الحرفي قد يكون لها محل، وذلك إذا كانت فعلا مضارعا، أو تكون لا محل لها، وذلك إذا كانت فعلا ماضيا مثلا، ولكنها – على كل حال - تؤول مع الموصول الحرفي بمفرد يكون له محل إعرابي. أما صلة الموصول الاسمي فلا محل لها من الإعراب.
- رجح البحث ما ذهب إليه بعض النحاة من أن المشتق الصريح المتصل بـ(أل)، الذي يدل على الحدوث والتجدد، وهو اسم الفاعل ومثله صيغة المبالغة - واسم المفعول، يعد شبه جملة لا محل له من الإعراب في باب الصلة خاصة.

٨. رأى البحث أن كلا من الفعل المؤكَّد توكيدا لفظيا، والفعل الذي يعاد مع الضمير المتصل إذا كان مؤكدا، والفعل المؤكَّد في التوكيد الموازن، والفعل المفسِّر، سواء أكان بصيغة الماضي أم بصيغة المضارع أم بصيغة الأمر، لا محل لها من الإعراب، وحركة كل حركة مشاكلة لفظية لما قبله.

٩. حرص البحث على حضور دور الدلالة في التقعيد النحوي؛ فارتأى أن يجيز وقوع ضمير الفصل دون محل إعرابي إذا اقتضى السياق ذلك، كما أنه قد يشغل محلا إعرابيا في بعض النصوص النادرة؛ وذلك لداعية من المعنى.

١٠. استدرك البحث جملتين لا محل لأيّ منهما من الإعراب، ولم يذكر أيا منهما أحد ضمن مباحث الجمل التي لا محل لها من الإعراب ممن خصص دراسة لها.

والله ولي التوفيق.

فهرس المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. محمد أحمد النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٧م.
- الأشباه والنظائر :لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.
- أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية (كلية التربية) ١٩٧٢م.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل: د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، سوريا، الطبعة الخامسة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- إعراب النص ، دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، د. حسني عبد الجليل يوسف، در الآفاق العربية ، القاهرة .
- إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة
النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه : أ. محيي الدين درويش، مطبعة دار الإرشاد، حمص، سوريا،
١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م
- إعراب النص: دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب، د. حسني عبد الجليل يوسف، دار الآفاق العربية، القاهرة، بدون رقم طبعة وتاريخ.
- البحر المحيط: لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، دار الكتاب الإسلامي،
القاهرة، ط٢ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢ م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: الفيروزابادي: تحقيق الأستاذ عبد العليم الطحاوي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية: ١٩٩٢م
- تحليل الجمل والمفردات العربية: ملامح التداخل وأشكال الواقعية: عبد القادر الفهري: كلية
الآداب ، جامعة الملك محمد الخامس، الرباط.
- تفسير التحرير والتنوير: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.
- الجملة العربية (مكوناتها، أنواعها،تحليلها): د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، بدون تاريخ.

- الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا ، د. فتحي عبدالفتاح الدجني، مكتبة الفلاح ، الكويت، ط٢، ١٤٠٨هـ .
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن القاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب: للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي، طبعة المطبعة البهية بمصر، بدون تاريخ.
- حاشية الصبان على (شرح الأشموني): محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية.
- حاشية يس على (شرح التصريح): للشيخ يس بن زين الدين العليمي، مطبعة الحلبي، القاهرة.
- الحذف والتقدير: د. علي أبو المكارم، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،ط١، ٢٠٠٧م
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة
للكتاب ، ط٣، سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني: طبعة دار المنار، القاهرة.
- الدلالة الزمنية في الجملة العربية: د. علي جابر المنصوري ، ص : ٢٧ ، ط١ ، ٢٠٠٢م ، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
- شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الأندلسي المعروف بابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)
- شرح التصريح: للشيخ خالد الأزهري، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣٢٥هـ
- شرح شذور الذهب: للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري، توزيع دار الأنصار، الطبعة الخامسة عشرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- شرح الكافية: للرضي الاستراباذي، تحقيق الدكتور حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- شرح المفصل: لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش: مكتبة المتنبي، القاهرة .
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر : محمد بن أبي الفتح البعلي، تحقيق : د. ممدوح محمد خسارة . الطبعة الأولى ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م . السلسلة التراثية.

- الكامل في اللغة والأدب: لأبي عباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط١ ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.
- الكتاب: (سيبويه) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد الرزاق المهدي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت/ لبنان الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م
- اللغة والنحو بين القديم والحديث: الأستاذ عباس حسن، دار المعارف ، مصر، ١٩٦٦م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن يوسف بن أحمد بن هشام، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت: طبعة سنة ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م.
- مقومات الجملة العربية: د. علي أبوالمكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٦م القاهرة.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، المطبعة البهية بمصر ، ١٣٠٥هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ.